مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

رؤى على طريق التنمية

نحو تعزيز دور البورصة المصرية للسلع في ضوء التجارب الدولية الرائدة

أغسطس ٢٠٢٣
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري

نحو تعزيز دور البورصة المصرية
للسلع في ضوء
التجارب الدولية الرائدة

عن المركـــز

شهد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء المصري -منذ نشأته عام ١٩٨٥- عدة تحوُّلات؛ ليُواكب التغيرات التي مرَّ بها المجتمع المصري. فقد اختص في مرحلته الأولى (١٩٨٥-١٩٩٩) بتطوير البنية المعلوماتية في مصر، ثم كان إنشاء وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عام (١٩٩٩) نقطة تحوُّل رئيسة في مسيرته؛ ليُؤدي دوره كمُؤسسة فكر (Think Tank) تدعم جهود مُتخذ القرار في شتى مجالات التنمية، ثم جاء قرار رئيس مجلس الوزراء، رقم ٢٠٨٥ لسنة ٢٠٢٣ بإعادة تنظيم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار كهيئة عامة خدمية، تكون له الشخصية الاعتبارية، ويتبع رئيس مجلس الوزراء؛ تتويجًا لجهوده كمركز فكر حكومي متميز يدعم متخذ القرار على المستوى القومي.

هذا، ويتبنَّى المركز رؤية مفادها أن يكون المركز الأكثر تميزًا في مجال دعم اتخاذ القرار في قضايا التنمية الشاملة، وإقامة حوار مجتمعي بنَّاء، وتعزيز قنوات التواصل مع المواطن المصري الذي يُعَدُّ غاية التنمية وهدفها الأسمى، الأمر الذي يؤهله للاضطلاع بدور أكبر في صنع السياسة العامة، وتعزيز كفاءة جهود التنمية وفعَّاليتها، وترسيخ مجتمع المعرفة.

وفي سبيل تحقيق ذلك؛ يحمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار على عاتقه مهمة أن يكون داعمًا لكل متخذي القرار. وحتى يتسنى له ذلك، فإنه يسعى باستمرار لأن يكون أحد أفضل مؤسسات الفكر (Think Tank) على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. وقد واكب ذلك اعترافٌ إقليميٌّ ودوليٌّ بدوره الجوهري كمؤسسة فكر، وهو ما ظهر جليًّا في نتائج برنامج مراكز الفكر والمجتمعات المدنية (Think Tanks and Civil Societies Program, TTCSP) بجامعة "بنسلفانيا الأمريكية" التي تم الإعلان عنها في فبراير ٢٠٢١؛ حيث تم اختيار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ليكون:

- ضمن أفضل ٢٠ مركز فكر على مستوى العالم استجابةً لجائحة "كوفيد-١٩" لعام ٢٠٢٠ (لا يوجد ترتيب مُحدد للقائمة).
- في المرتبة ٢١ من بين ٦٤ مركز فكر على مستوى العالم كصاحب أفضل فكرة أو نموذج جديد قام بتطويره خلال عام ٢٠٢٠، أخذًا بعين الاعتبار أنه لا يوجد أي مركز فكر مصري آخر تم تصنيفه وفقًا لهذا المعيار.
- في المرتبة ١٤ من إجمالي ١٠١ مركز فكر على مستوى إفريقيا والشرق الأوسط لعام ٢٠٢٠.

كما فاز المركز بعدة جوائز ضمن مسابقة مؤسسة "ستيفي أووردز" (STEVIE Awards) العالمية المُعلن عنها في أبريل ٢٠٢٢، ومن بين تلك الجوائز: جائزة ذهبية، وأربع جوائز برونزية، بعد منافسة بين أكثر من ٧٠٠ فريق من ١٧ دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

بالإضافة إلى فوز المركز في يونيو ٢٠٢٢ بجائزة (SAG Award) الأمريكية الممنوحة لإصدارة المركز الرقمية "وصف مصر بالمعلومات" من بين نحو ١٠٠ ألف مؤسسة دولية حول العالم.

رؤى على طريق التنمية

سلسلة رؤى على طريق التنمية، هي سلسلة غير دورية تتسم بالطابع البحثي التطبيقي، تساهم في تحقيق رسالة المركز في دعم متخذي القرار، من خلال تكامل الجهود البحثية بين الخبراء المتخصصين والباحثين بالمركز في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية كافة؛ مما يُثري جهود الدولة المصرية في شتى مناحي التنمية، كما تستهدف الوصول إلى استراتيجيات عمل متكاملة بناءة تستند إلى آليات عمل مبتكرة قابلة للتنفيذ من قبل مختلف مؤسسات الدولة.

رئيس المركز

السيد/ أسامة الجوهري

مساعد رئيس مجلس الوزراء

رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

هيئة التحرير

أ. لبنى محمد منير

مدير الإدارة العامة لمتابعة وتقويم السياسات

د. مي محسن مبروك

مدير الإدارة العامة للمكتب الفني

أ.سالي أحمد عاشور

مدير تنفيذي للإدارة العامة للدراسات المستقبلية والنمذجة

المحتويات

الرسائل الرئيسة ٧

الملخص التنفيذي ١٤

مقدمة ١٨

القسم الأول: تعريفات ومفاهيم متصلة ونبذة عن البورصات في مصر ٢٠

القسم الثاني: المشكلات الرئيسة في أسواق السلع الزراعية الأساسية ٢٦

القسم الثالث: البورصة المصرية للسلع ٣٢

القسم الرابع: التجارب الدولية الرائدة لبورصات السلع والمنصات والتطبيقات الزراعية ٣٨

القسم الخامس: تطوير وتعزيز دور البورصة المصرية للسلع ٤٨

القسم السادس: النتائج والتوصيات ٥٦

المراجع ٦٢

فهرس الأشكال

شكل١: الدليل الموسمي لأسعار الجملة والمستهلك لأهم المحاصيل الاستراتيجية خلال عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٢. ٣٠

شكل٢: المساهمون في البورصة المصرية للسلع، وأنصبتهم النسبية في رأس المال. ٣٤

شكل٣: توضيح خطوات العمل بالبورصة المصرية للسلع. ٣٦

شكل٤: توضيح للآلية المقترحة لعمل البورصة: خطوات ما قبل التداول وخطوات التداول حتى التسوية. ٥٣

فهرس الجداول

جدول١: الهوامش التسويقية وتوزيع جنيه المستهلك لأهم المحاصيل الاستراتيجية خلال متوسط الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢). ٣١

ACRONYMS

مصطلحات

Agricultural cooperatives	التعاونيات الزراعية
Agricultural Platforms	المنصات الزراعية
Agricultural value chain	سلسلة القيمة الزراعية
Blockchain	السلسلة المغلقة
Collective action	العمل الجماعي
Competitive market	السوق التنافسية
Commodity Exchange	البورصة السلعية
Consumer prices	أسعار المستهلك
Developing Countries	الدول النامية
Economies of scale	وفورات السعة
Egypt Mercantile Exchange (EMX)	البورصة المصرية للسلع
Ethiopia Mercantile Exchange (EMX)	بورصة إثيوبيا للسلع
Farm-gate prices	الأسعار المزرعية
Forward contracts	العقود الآجلة
Futures Contracts	العقود المستقبلية
Ghana Mercantile Exchange (GMX)	بورصة غانا للسلع
Options Contracts	عقود الاختيارات
Market distortions	الإخفاقات السوقية
Market economy	اقتصاد السوق
Marketing infrastructure	البنية التحتية التسويقية
Mercantile Exchange	البورصة التجارية
Monopolistic practices	الممارسات الاحتكارية
Spot Contracts	العقود الحاضرة
Stakeholders	أصحاب المصلحة
Tanzania Mercantile Exchange (TMX)	بورصة تنزانيا للسلع
Malaysia Mercantile Exchange (MMX)	بورصة ماليزيا للسلع
Value Chain	سلسلة القيمة
Warehouses	المستودعات
Wholesale trade	تجارة الجملة

فريق الإعداد

إعـــداد

دكتور جمال محمد صيام

أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ

كلية الزراعة

جامعة القاهرة

فريق عمل المركز

هاجر السيد
باحث اقتصادي بالإدارة العامة للمكتب الفني

التصميم الجرافيكي
م. أيمن الشريف
أ. فادي يوسف

الإدارة العامة للجودة

هبة أبو الوفا
مدير الإدارة العامة للجودة

أ. سمر فيصل
مراجع لغوي

الرسائل الرئيسة

رسالة ١

" تعد البورصات السلعية، في اقتصادات السوق الحرة، أداة مهمة للمساعدة في ضبط الأسواق وتنظيمها وتعزيز استقرارها، وذلك من خلال مواجهة الأوضاع والممارسات المشوهة للأسواق باعتبارها آلية لالتقاء البائعين (المنتجين) والمشترين (المستهلكين) تستهدف تحديد أسعار تنافسية عادلة لكل من الطرفين على حد سواء. "

رسالة ٢

" تمثل البورصة المصرية للسلع فرصة كبيرة لمصر للاستفادة بها في معالجة الإخفاق في أسواق السلع الزراعية، ودمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة المحلية والعالمية، وتعزيز فرص الاستدامة في القطاع الزراعي. "

رسالة ٣

" من الضروري إصدار قانون خاص بالبورصة المصرية للسلع ينص على الواجبات والمسؤوليات التي يجب القيام بها، والقواعد العامة بشأن التزامات البائع والمشتري بخصوص التسليم والقبول والعقد وسداد ما عليهما، وشروط إنهاء الصفقات، وقواعد التحكيم لتسوية المنازعات، وإنشاء المختبرات والمعامل، وتحديد مهامها، وواجبات كل من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان المختلفة. "

رسالة ٤

" في ظل الظروف المستجدة، من المهم تحديث دراسة الجدوى التي أنشئت البورصة المصرية للسلع على أساسها، ويفضل إجراء هذه الدراسة بعد إصدار القانون الخاص بالبورصة. "

رسالة ٥

" يتوقف نجاح البورصة السلعية على قدرتها على تسجيل أكبر عدد من المتعاملين، سواء أكانوا مشترين أو بائعين. فضلًا عن ربط المنتجين الزراعيين، وكذا منظماتهم وإدماجهم بالأسواق من خلال وضع وتنفيذ برنامج لبناء القدرات يركز على صغار المزارعين لتمكينهم من التعامل مع البورصة والمنصات الزراعية. "

رسالة ٦

تتمثل الرسالة المنوطة بالبورصة المصرية للسلع، في ربط الأسواق، وربط الفاعلين وأصحاب المصلحة، وتوفير الفرص باستخدام أحدث التقنيات وأكثرها تفاعلية وملاءمة لتلبية احتياجات الأسواق وأصحاب المصلحة، في إطار نظام تسويق زراعي إلكتروني يُدرج فيه جميع المزارعين والتجار وغيرهم من القطاعات، بالإضافة إلى سلاسل الإمداد والتموين المترابطة مع القطاع الزراعي.

رسالة ٧

يتوقف نجاح البورصة المصرية للسلع على عوامل عديدة، في مقدمتها عوامل تتعلق بالبورصة ذاتها، ومن أهمها مدى اتقان التنظيم وصرامة القانون الخاص بها وتطبيق القواعد بشكل محكم. فضلًا عن عوامل أخرى تتعلق بالبيئة المحيطة.

رسالة ٨

ومن العوامل ذات الأهمية الخاصة فيما يتعلق بتفعيل وتعزيز دور البورصة السلعية في ضبط وتنظيم أسواق السلع الزراعية الأساسية، قيام تعاونيات زراعية قوية، والإسراع بمعدلات التحول الرقمي في القطاع الزراعي، وتنفيذ برنامج لبناء قدرات الأعضاء والتعاونيات لتمكينهم من استخدام البورصة والمنصات الزراعية.

رسالة ٩

يقترح إنشاء عدد من المنصات الزراعية كشركات مساهمة مصرية بالتعاون مع إحدى مؤسسات التكنولوجيا ذات الخبرة العالمية بموجب اتفاقيات شراكة، على أن تعمل هذه الشركات على دعم صغار المزارعين. وتعد هذه المنصات أسواقًا خاصة بتجارة وتوريد السلع الزراعية، الأمر الذي يساهم في ربط المزارعين المصريين بتجار ومصدري ومصنعي المنتجات الزراعية والغذائية.

رسالة ١٠

ربط البورصة المصرية للسلع بالمنصات الزراعية المقترحة في إطار من الإصلاحات المؤسسية المطلوبة لإدماج الغالبية العظمى من صغار المزارعين في أسواق السلع الزراعية، ويشمل ذلك قيام تعاونيات زراعية قوية وسياسات زراعية وسعرية واضحة وسد الفجوة الرقمية في القطاع الزراعي وتقوية سلاسل القيمة الزراعية وربطها بسلاسل الإمداد والقيمة العالمية.

الملخص التنفيذي

في ظل اقتصاد السوق الحرة، يناط بالدولة مسؤولية تنظيم السوق والعمل على ضمان استقرارها، وفي هذا الصدد تعد البورصات السلعية أداة مهمة للمساعدة في ضبط الأسواق وتعزيز استقرارها، وذلك من خلال مواجهة الأوضاع والممارسات المشوهة للأسواق باعتبارها آلية لالتقاء البائعين (المنتجين) والمشترين (المستهلكين) في إطار يحقق -إلى حد كبير- الشروط المشار إليها بهدف تحديد أسعار تنافسية عادلة لكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء، من خلال التبادل وإقامة روابط مباشرة بين المنتجين والمشترين للسلع الأساسية الزراعية.

ويتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تقديم تصور مقترح لتعزيز دور البورصة المصرية للسلع في ضبط أسواق السلع الأساسية في مصر. ويتضمن ذلك مناقشة المشكلات التي تعاني منها الأسواق الزراعية في مصر، والتي تبرر إنشاء البورصة السلعية، وعرض الملامح الأساسية للبورصة فيما يتعلق بأهدافها وآلية ونطاق العمل بها، والنماذج الدولية الرائدة من بورصات السلع والمنصات الزراعية وتوصيفها وآليات العمل بها، والسلع المتداولة ومعدلات الإنجاز، وتحديد وتوصيف النموذج المقترح للبورصة استنادًا إلى التجارب والخبرات والنماذج الدولية الرائدة في مجال البورصات السلعية والمنصات الزراعية الإلكترونية، وإلقاء الضوء على مقتضيات نجاح البورصة السلعية المصرية والمنصات الزراعية، بما في ذلك خطط التحول الرقمي وإصلاح الأطر المؤسسية والسياساتية المتعلقة بالزراعة المصرية.

وتحتوي الدراسة على مقدمة وستة أقسام: يتناول القسم الأول بعض التعريفات والمصطلحات والمفاهيم المتصلة بالبورصات عمومًا والبورصات السلعية خاصة. ويعرض القسم الثاني المشكلات الرئيسة في أسواق السلع الزراعية الأساسية في مصر. ويعرض القسم الثالث الملامح الأساسية للبورصة موضوع الدراسة، وهي البورصة المصرية للسلع. ويتناول القسم الرابع النماذج الدولية الرائدة لبورصات السلع والمنصات والتطبيقات الزراعية. أما القسم الخامس فيناقش الأمور المتعلقة بتطوير وتعزيز دور البورصة المصرية للسلع، في حين يعرض القسم السادس النتائج والتوصيات.

وفيما يتعلق بالمشكلات التي تواجه أسواق السلع الزراعية الأساسية، أوضحت الدراسة أن هذه المشكلات ذات صلة وثيقة بموضوع البورصة السلعية، فمن ناحية، هي في حد ذاتها تعد بمثابة مبررات لقيام البورصة التي تعد هي الأخرى إحدى الأدوات الفعالة لمعالجتها، ومن ناحية أخرى، تحدد طبيعة المشكلات وحجمها على أرض الواقع الركائز التي ينبغي أن تقوم عليها البورصة. ومن أهم المشكلات ذات الانعكاسات السلبية العميقة على الأسواق الزراعية، مشكلة سيادة المزارع القزمية والصغيرة وانتشارها في نحو ٨٠٪ من المزارع المصرية بما يعنيه ذلك من فقدان المنتجين الزراعيين لمزايا وفورات السعة على جانبي الإنتاج والتسويق. أما المشكلات الأخرى، فتتمثل في ضعف البنية الأساسية التسويقية وضعف سلاسل القيمة الزراعية، وارتفاع معدلات الفاقد في السلع الزراعية، وضعف المؤسسات الزراعية ذات العلاقة بأسواق السلع الزراعية، مع الإشارة بصفة خاصة إلى ضعف التعاونيات الزراعية وعدم وضوح السياسات السعرية والتسويقية الزراعية. وقد ترتب على كل ذلك ضعف تنافسية الأسواق الزراعية، والتشوهات والتقلبات السعرية، وانخفاض كفاءة أسواق السلع الزراعية وانخفاض نصيب المزارع في جنيه المستهلك.

وفيما يتعلق بالبورصة المصرية للسلع، فقد أنشئت كشركة مساهمة وسوق سلع أساسية مصرية، بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٠، ولكنها لم تبدأ عملها؛ بسبب ظروف كوفيد-١٩، إلا مؤخرًا في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٢. وتعد البورصة آلية مهمة لتنظيم عمليات التداول والمتاجرة في أسواق السلع «الحاضرة» من خلال تفعيل قوى العرض والطلب باستخدام منصة تداول إلكترونية في إطار مجموعة من قواعد العضوية والتداول والرقابة على التداول والتسوية المالية.

وقد تناولت الدراسة في القسم الرابع، التجارب الدولية الرائدة لبورصات السلع والمنصات والتطبيقات الزراعية، بدءًا بنبذة مقتضبة عن بورصات شيكاغو ونيويورك وطوكيو باعتبارها الأقدم في العالم، ثم بورصة داليان (بالصين)، ثم استعرض البورصات السلعية بالدول النامية، وهي ما تعنينا أكثر بالنظر إلى تشابه الظروف. وفي هذا الصدد، تناولت الدراسة بورصة الهند متعددة السلع (MCX) بورصة إثيوبيا للسلع (ECX) بورصة غانا للسلع (GCX) بورصة تنزانيا للسلع .(TMX) وقد عرضت الدراسة في هذا القسم أيضًا، التجربة الهندية في مجال نماذج المنصات والتطبيقات الزراعية من خلال أربع صور، هي نموذج منصة الإنتاج الزراعي (حلقتي ما قبل الإنتاج والإنتاج)، ونموذج تسويق المنتجات وخدمات ما بعد الحصاد، ونموذج الإنتاج والتجارة والمشاركة، ونموذج شراء الضمان واللوجستيات. وفي نهاية القسم يتم عرض الدروس المستفادة من النماذج الدولية الرائدة.

وفي إطار القسم الخامس، تم تناول تقييم أولي للبورصة المصرية للسلع بوضعها الحالي، ثم عرْض تصور مقترح للبورصة المصرية للسلع من حيث الرؤية والرسالة والأهداف وآلية العمل والسلع المتداولة. وتناول أيضًا مناقشة بعض السياسات والعوامل التي من شأنها تعزيز نشاط البورصة. وبالنسبة للرؤية، فمن المتصور أن يجرى تحول كبير في الاقتصاد المصري مع مستوى عالٍ من التنمية البشرية بحلول ٢٠٣٠، وذلك من خلال خلق الرفاهية لجميع الفاعلين في سلاسل قيمة السلع، وأن يصبحً مركزًا تجاريًا إقليميًا وعالميًا لجميع السلع. وفي إطار هذا التحول سوف يتحول القطاع الزراعي المصري من قطاع منخفض الإنتاجية إلى قطاع تنافسي تقوده أنشطة زراعية حديثة وعالية الإنتاجية تتكامل بشكل فعال، وتدعمها الأنشطة الصناعية والخدمية الداعمة في المناطق الريفية والحضرية. أما الغرض فيتمثل في ربط الأسواق، وربط الفاعلين وأصحاب المصلحة، وتوفير الفرص باستخدام أحدث التقنيات وأكثرها تفاعلية وملاءمة لتلبية احتياجات الأسواق وأصحاب المصلحة، في إطار نظام تسويق زراعي إلكتروني يُدرج فيه جميع المزارعين والتجار وغيرهم من القطاعات، بالإضافة إلى سلاسل الإمداد والتموين المترابطة مع القطاع الزراعي.

يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي :

- أصبحت البورصات السلعية والمنصات الإلكترونية سمةً أساسية من سمات التقدم الاقتصادي، لا سيما في الاقتصادات الآخذة بنظام السوق الحرة بالنظر إلى دورها الفعال في مواجهة الممارسات الاحتكارية، والذي يتحقق من خلال خلق ظروف المنافسة الحرة والسماح للجميع بمن فيهم صغار المنتجين، بالبيع والشراء طبقًا لقواعد صارمة وشفافة. وفي هذا الصدد حققت بورصات السلع الزراعية في بعض الدول النامية، نجاحات واضحة بالإشارة إلى بورصات الهند والبرازيل وتركيا وماليزيا وإثيوبيا وتنزانيا.

- المنصات الزراعية الإلكترونية أيضًا تلعب دورًا مهمًّا فيما يتعلق بتجارة الجملة في السلع الزراعية. وهي تتميز عن البورصات السلعية بانخفاض الأعباء الاستثمارية المطلوبة لإقامة المخازن والمستودعات، وكذلك بالنسبة لانخفاض أعباء الخدمات اللوجستية المرتبطة بها. ومع ذلك، فإن المنصات الزراعية الإلكترونية يمكن ربطها بالبورصة، الأمر الذي يعمل على توسيع النطاقات المستفيدة من خدمات البورصة.

- أنشئت البورصة المصرية للسلع، كشركة مساهمة وسوق سلع أساسية مصرية، وبدأت العمل في نوفمبر ٢٠٢٢، بغرض أن تكون آلية فعالة لتنظيم أسواق السلع الاستراتيجية والأساسية، بما في ذلك تحقيق الاستقرار السعري، ومشاركة المعلومات، وخفض تكاليف التداول، والتوقعات المستقبلية، ومنع الممارسات الاحتكارية، وإدماج صغار المشاركين، وتحسين عملية تداول السلع، وتقليل المخاطر وزيادة تأمين الصفقات، والقضاء على العشوائية في التجارة، وتوفير وسيط موثوق فيه لأطراف التداول، وزيادة الفرصة أمام تصدير المنتجات المصرية.

- الرسالة المنوطة بالبورصة المصرية للسلع، طبقًا للتصور المقترح بالدراسة تتمثل في ربط الأسواق، وربط الفاعلين وأصحاب المصلحة، وتوفير الفرص باستخدام أحدث التقنيات وأكثرها تفاعلية وملاءمة لتلبية احتياجات الأسواق وأصحاب المصلحة، في إطار نظام تسويق زراعي إلكتروني يُدرج فيه جميع المزارعين والتجار وغيرهم من القطاعات، بالإضافة إلى سلاسل الإمداد والتموين المترابطة مع القطاع الزراعي. (the whole ecosystem) وعلى ذلك تمثل البورصة فرصة كبيرة لمصر للاستفادة بها في معالجة الإخفاق في أسواق السلع الزراعية، ودمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة المحلية والعالمية، وتعزيز فرص الاستدامة في القطاع الزراعي.

- يتوقف نجاح البورصة المصرية للسلع على عوامل عديدة، في مقدمتها عوامل تتعلق بالبورصة ذاتها، ومن أهمها مدى اتقان التنظيم وصرامة القانون الخاص بها وتطبيق القواعد بشكل محكم. وهناك عوامل أخرى تتعلق بالبيئة المحيطة، وما إذا كانت هذه البيئة محفزة وممكنة أم مثبطة. ومن العوامل ذات الأهمية الخاصة فيما يتعلق بتفعيل دور البورصة السلعية، قيام تعاونيات زراعية قوية، والإسراع بمعدلات التحول الرقمي في القطاع الزراعي، وتنفيذ برنامج لبناء قدرات الأعضاء والتعاونيات لتمكينهم من استخدام البورصة والمنصات الزراعية.

وتخلص الدراسة إلى التوصيات الآتية:

- إصدار قانون خاص للبورصة المصرية للسلع ينص على الواجبات والمسؤوليات التي يجب القيام بها، والقواعد العامة بشأن التزامات البائع والمشتري بخصوص التسليم والقبول والعقد وسداد ما عليهما، وشروط إنهاء الصفقات، وقواعد التحكيم لتسوية المنازعات، وإنشاء المختبرات والمعامل، وتحديد مهامها، وواجبات كل من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان المختلفة.
- ربط البورصة المصرية للسلع بأكبر عدد من المنتجين والبائعين، بمن في ذلك صغار المزارعين، سواء عن طريق منظماتهم وتعاونياتهم أو من خلال المنصات الزراعية الإلكترونية المقترحة ضمن هذه الدراسة.
- تحديث دراسة الجدوى الاقتصادية للبورصة بحيث تأخذ في الاعتبار التصور المقترح لآلية عمل البورصة ونطاق عملها من ناحية، والمستجدات الاقتصادية المحلية والعالمية من ناحية أخرى.
- الترويج للبورصة والتوعية بها على أوسع نطاق، سواء بين التجار والغرف التجارية أو بين المنتجين الزراعيين ومصنعي الأغذية ومنظماتهم، والعمل على إثراء الموقع الإلكتروني للبورصة. ولا شك أن ذلك يعطي زخمًا قويًّا لنشاط البورصة في القطاعات الاقتصادية المختلفة والاقتصاد المصري بوجه عام.
- يقترح إنشاء عدد من المنصات الزراعية كشركات مساهمة مصرية بالتعاون مع إحدى مؤسسات التكنولوجيا ذات الخبرة العالمية بموجب اتفاقيات شراكة، على أن تعمل هذه الشركات على دعم صغار المزارعين. وتعد هذه المنصات أسواقًا خاصة بتجارة وتوريد السلع الزراعية بالاعتماد على حلول تكنولوجيا البلوك تشين (Blockchain)، الأمر الذي يساهم في ربط المزارعين المصريين بتجار ومصدري ومصنعي المنتجات الزراعية والغذائية، سواء في مصر أو الدول الأخرى. ويتم من خلال هذه المنصة تداول وتجارة الحبوب والبقوليات والبذور الزيتية والفواكه والخضراوات. وتتيح هذه المنصات للمزارعين في مصر التواصل المباشر مع تجار السلع الزراعية وشركات تصنيع الأغذية، سواء في مصر أو الدول الأخرى، وتمكينهم من تجاوز الوسطاء، والمشاركة المباشرة لتلبية الطلب في الدول الأخرى. كما تضمن المنصة إمكانية تتبع المنتجات والسلع وخلق قيمة أفضل لمصالح الأطراف المعنية. وتوفير منتجات ذات جودة أفضل خلال رحلتها من المزارع إلى التاجر.
- ربط البورصة المصرية للسلع بالمنصات الزراعية في إطار من الإصلاحات المؤسسية المطلوبة لإدماج الغالبية العظمى من صغار المزارعين في أسواق السلع الزراعية، ويشمل ذلك قيام تعاونيات زراعية قوية وسياسات زراعية وسعرية واضحة وسد الفجوة الرقمية في القطاع الزراعي وتقوية سلاسل القيمة الزراعية وربطها بسلاسل الإمداد والقيمة العالمية.

مقدمة

خلفية عامة

في ظل اقتصاد السوق الحرة، يناط بالدولة مسؤولية تنظيم السوق والعمل على ضمان استقرارها. وفي هذا الصدد تعد البورصات السلعية أداة مهمة للمساعدة في ضبط الأسواق وتعزيز استقرارها، وذلك من خلال مواجهة الأوضاع والممارسات المشوهة للأسواق باعتبارها آلية لالتقاء البائعين (المنتجين) والمشترين (المستهلكين) في إطار يحقق -إلى حد كبير- الشروط المشار إليها بهدف تحديد أسعار تنافسية عادلة لكل من المنتجين والمستهلكين على حد سواء من خلال التبادل وإقامة روابط مباشرة بين المنتجين والمشترين الزراعيين والسلع الأساسية، لضمان تحقيق أسعار تنافسية لمنتجاتهم، وضمان كمية ونوعية المنتجات التي تتطلبها السوق، وكذلك تسوية تجارتهم في الوقت المناسب. ويلاحظ في هذا الصدد أن وجود البورصة يعمل على تقليل حلقات تداول السلع بين مرحلة الإنتاج ومرحلة الاستهلاك، وهذا من شأنه الاستغناء عن خدمات الوسطاء، ومن ثم تقليل التكاليف التسويقية لصالح كل من المنتج والمستهلك.

وفي هذا المجال جرى تأسيس الكثير من البورصات السلعية في العديد من دول العالم؛ حيث كانت البداية في الاقتصادات المتقدمة ثم انتشرت في الاقتصادات النامية. وعلى رأس البورصات العالمية المتقدمة، بورصتا شيكاغو (CMX) ونيويورك (NYMEX)، والبورصة الأوروبية. ففي آسيا تعد الهند من الدول الرائدة، ومن البورصات الهندية بورصة الهند متعددة السلع (MCX)، ومن المنصات الرقمية «السوق الزراعية الوطنية» (e-NAM). وعلى صعيد أمريكا اللاتينية، هناك بورصة البرازيل للسلع والأسواق الآجلة (BM&F)، وعلى الصعيد الإفريقي، فمن البورصات الرائدة بورصة إثيوبيا للسلع (ECX) وبورصة غانا للسلع.

وعلى الصعيد المحلي، تعاني الأسواق الزراعية المصرية من سيادة الأوضاع غير التنافسية بوجه عام، وإن كانت تتفاوت من سوق سلعة إلى سوق سلعة أخرى. وقد نشأ هذا الوضع نتيجة لعدم توافر الشروط المفترض وجودها لقيام أسواق تنافسية تضمن تحديد أسعار عادلة لكل من المنتجين والمستهلكين في ضوء تفاعل قوى العرض والطلب دون عراقيل. وكما تقرر النظرية الاقتصادية، تتمثل هذه الشروط في وجود عدد كبير من البائعين والمشترين، وحرية الدخول والخروج، وتوافر المعلومات الكاملة عن السوق، وتجانس السلعة. ومن ناحية أخرى تتسم هذه الأسواق عمومًا بدرجة كبيرة من التقلبات السعرية وعدم الاستقرار، سواء أكانت انعكاسًا لتقلبات الإنتاج المحلي أو بسبب تقلبات الأسعار العالمية. وعلى الصعيد المحلي، فقد برزت في الآونة الأخيرة أزمات عديدة تعكس قدرًا كبيرًا من التشوهات السعرية وعدم الاستقرار، كان من أهمها ما حدث في أسواق الأعلاف الحيوانية والداجنة (الذرة الصفراء، وفول الصويا) والأرز، وإلى حدٍّ ما القمح. وقد ساعد على ترسيخ هذه التشوهات السعرية تاريخيًّا الفراغ المؤسسي وضعف المؤسسات الزراعية اللذان عانى منهما القطاع الزراعي بصفة خاصة منذ تحرير الزراعة المصرية في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي. هذا بجانب ما يتسم به القطاع الزراعي من تفتت حيازي وسيادة المزارع صغيرة الحجم وصغيرة الإنتاج، في مواجهة فئة التجار والوسطاء الأكثر تنظيمًا والأقدر على فرض شروطهم السعرية التي يشوبها الاستغلال في أغلب الأحوال.

المشكلة البحثية

أنشئت البورصة المصرية للسلع Egyptian Mercantile Exchange (EMX)، وبدأت أعمالها في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٢، أي أن عمرها حتى الآن لم يتجاوز فترة سبعة أشهر، وهي بمثابة مرحلة تجريبية تمت بها عمليات محدودة وكمية مبيعات محدودة لا يمكن استخدامها في استنباط مؤشرات واضحة عن أداء البورصة. وتتمثل المشكلة البحثية التي تعالجها هذه الدراسة في الأسئلة البحثية التالية:

- ما المشكلات الرئيسة في أسواق السلع الزراعية الأساسية، والتي تبرر قيام البورصة السلعية؟
- ما الملامح الأساسية للبورصة المصرية للسلع، من حيث الأهداف وآلية العمل والسلع المتداولة والعمليات والعقود التي أنجزتها؟
- ما النماذج الدولية الرائدة من بورصات السلع، مع التركيز على السلع الزراعية وتوصيفها وآليات العمل بها والسلع المتداولة ومعدلات الإنجاز؟
- ما نماذج المنصات الزراعية الدولية الرائدة، وآلية العمل بها؟
- ما التقييم الأولي للبورصة المصرية للسلع في ضوء النماذج الدولية الرائدة من البورصات السلعية والمنصات الزراعية؟
- ما التصور المقترح للبورصة المصرية للسلع في ضوء الدروس المستفادة من النماذج الدولية الرائدة؟
- ما الإطار المؤسسي والسياساتي والبيئة الممكنة لنجاح البورصة السلعية وكذا المنصات الإلكترونية في مجال التسويق الزراعي؟

هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تقديم تصور مقترح لتعزيز دور البورصة المصرية للسلع في ضبط أسواق السلع الأساسية في مصر. وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية: ١) مناقشة المشكلات التي تعاني منها الأسواق الزراعية في مصر، والتي تبرر إنشاء البورصة السلعية، ٢) عرض الملامح الأساسية للبورصة المصرية للسلع فيما يتعلق بأهدافها وآلية ونطاق العمل بها، ٣) عرض النماذج الدولية الرائدة من بورصات السلع والمنصات الزراعية وتوصيفها وآليات العمل بها والسلع المتداولة ومعدلات الإنجاز، ٤) تحديد وتوصيف النموذج المقترح للبورصة المصرية للسلع استنادًا إلى التجارب والخبرات والنماذج الدولية الرائدة في مجال البورصات السلعية والمنصات الزراعية الإلكترونية ، ٥) إلقاء الضوء على مقتضيات نجاح البورصة السلعية المصرية والمنصات الزراعية، بما في ذلك خطط التحول الرقمي وإصلاح الأطر المؤسسية والسياساتية المتعلقة بالزراعة المصرية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات

تعتمد الدراسة في تحقيق هدفها المحدد على أسلوبي التحليل الوصفي والكمي. وفيما يتعلق بمشكلات الأسواق الزراعية في مصر، تحاول الدراسة استخلاص بعض المؤشرات الكمية استنادًا إلى الأساليب الإحصائية المتعارف عليها. وبالنسبة للبورصات والنماذج الدولية الرائدة يتم الاعتماد على الدراسة المقارنة لاستخلاص بعض مؤشرات الأداء المهمة، وكذلك الأمر بالنسبة للتقييم الأولي للبورصة المصرية مقارنة بالنماذج الرائدة. وفيما يتعلق بمصادر البيانات، تعتمد الورقة بصورة أساسية على البيانات المنشورة وخاصة من الوزارات المعنية والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبالنسبة للبورصات والمنصات الزراعية تستند الدراسة إلى التقارير والدراسات المنشورة، سواء في المصادر الدولية أو المواقع الإلكترونية للبورصات في الدول المعنية.

القسم الأول:

تعريفات ومفاهيم متصلة ونبذة عن البورصات في مصر

تعريفات ومفاهيم متصلة

البورصة السلعية

البورصة السلعية عبارة عن سوق منظمة تربط المشترين والبائعين للسلع من خلال التداول وفقًا للقواعد، مع ضمان كمية ونوعية المنتجات في السوق والتسليم والتسوية في الوقت المناسب. وبورصات السلع الأساسية هي محركات أساسية للتنمية الاقتصادية والتحول.

سوق السلع الأساسية

هي سوق متخصصة في الاتجار بالسلع الأولية فضلًا عن المنتجات المُصنعة، مثل: الكاكاو والفواكه والسكر، بالإضافة إلى السلع التعدينية، مثل: الذهب والنفط. ويصل عدد هذه الأسواق التي يستثمر فيها المستثمرون إلى نحو ٥٠ سوقًا رئيسة للسلع الأساسية في أنحاء العالم بمعاملات مالية بحتة تتفوق بشكل متزايد على الصفقات المادية التي يتم تسليم البضائع بها. والعقود الآجلة هي أقدم طريقة للاستثمار في السلع، ويتم تأمين عمليات البيع الآجلة بأصول مادية، ويمكن لسوق السلع الأساسية أن تشتمل على التجارة المادية أو التجارات المشتقة باستخدام عقد بضاعة حاضرة أو عقد آجل أو عقد اختيار أو بيع مستقبلي.

آلية عمل بورصة السلع

يتم تبادل السلع في بورصة السلع بين البائعين والمشترين من خلال العقود المنظمة لتداول السلع، والتي تنفذ استنادًا إلى القوانين والقواعد والإجراءات التي تضعها البورصات. وبالنسبة لبورصات السلع العالمية تتم عملية التداول على السلع من خلال منصة مخصصة للتجارة في العقود الآجلة، أو العقود المستقبلية، أما بورصة السلع المحلية، فتعمل من خلال مجموعة من الأدوات بهدف تحفيز تجارة السلع الأساسية، باستخدام أدوات أخرى غير العقود الآجلة، متمثلة في العقود النقدية أو التسليم الفوري، أو العقد الآجل على أساس إيصالات المستودعات، أو تجارة اتفاقيات إعادة الشراء الخاصة بالمزارعين(UNCTAD,2009).

أنواع التعاملات والعقود

تندرج التعاملات في بورصات السلع تحت نوعين رئيسين، الأول: هو التعاملات الحاضرة أو النقدية، والثاني: هو التعاملات الآجلة كما يلي:

التعاملات الحاضرة أو النقدية، وهي التعاملات التي تتم من خلال سلع موجودة في المخازن العالمية المقيدة في البورصات، ويتم تسليمها واستلام ثمنها عند التعاقد مع مراعاة ظروف التبادل بحسب الموقع ووسائل المواصلات وأيام العطل الرسمية، بحيث تتم من خلال الطرق التالية : ١) التسليم الفعلي للسلعة للمشتري، ونقلها له، ٢) تسليم السلع عن طريق المستندات بحيث تبقى مخزنة إلى أن يتم بيعها، ٣) الشراء بالهامش وتعتمد على شراء سلعة معينة بمبلغ محدد، بحيث يتم سداد جزء من ثمن السلعة من قبل المشتري، فيما يتم سداد المتبقي عن طريق الوسيط، ٤) البيع على المكشوف: هو قيام البائع ببيع سلعة ليست موجودة لديه على أن يقوم السمسار بتسليم السلعة من طرفه مقابل رهن يقدمه البائع، بحيث يبقى مبلغ الرهن لدى السمسار إلى حين إتمام عملية البيع، ٥) العقود الحاضرة النقدية Cash Contracts: يتم التعامل من خلالها على سلع موجودة في المخازن العالمية المقيدة لدى البورصات، ويتم تسليمها واستلام ثمنها عند إتمام التعاقد، ٦) عقود المتاجرة الفورية (Spot Contracts): هي العقود التي تتم من خلال اتفاق بين البائع والمشتري على بيع وشراء سلعة في وقت محدد بسعر البيع الحاضر (Spot Price)، حيث يقوم المشتري بدفع جزء من الثمن عند التعاقد، تحدده إدارة البورصة، ويتم التسليم بعد ثلاثة أيام بداية من اليوم التالي لإبرام الصفقة، أو إلى اليوم العاشر أو حتى نهاية الشهر، تبعًا لاختلاف القوانين الداخلية من بورصة إلى أخرى(UNCTAD,2009).

أ. التعاملات الآجلة

تتم التعاملات الآجلة في بورصات السلع من خلال ثلاثة أنواع من العقود، هي العقود الآجلة، والعقود المستقبلية، وعقود الخيارات، وفيما يلي نبذة عن كل منها:

- العقود الآجلة (Forward Contracts): هي عقود تسليم متأخرة تقوم على مبدأ اتفاق البائع والمشتري على تسليم أو استلام سلعة ما في تاريخ محدد في المستقبل بناءً على سعر يتم الاتفاق عليه في تاريخه. وتتميز العقود الآجلة بكونها يتم تصميمها حسب طلب أطرافها (غير ثابتة ومتغيرة بحسب الاتفاق)، بالتالي فهي تعد إحدى صور عقود البورصة غير المنظمة، وتستخدم كأداة للتحوط ضد المخاطر التي تشمل، على سبيل المثال، مخاطر تذبذب أسعار السلع والعملات ومعدلات الفائدة.
- العقود المستقبلية (Future Contracts): عقود تشابه العقود الآجلة تقريبًا من حيث الفكرة والهدف، لكنها تختلف من حيث آلية التداول. وهي بمثابة عقود قياسية (نمطية ومحددة)، يتم التعامل بها في البورصات بناءً على القوانين واللوائح المنظمة في تلك البورصات. كما يمكن استخدامها كإحدى أدوات التحوط ضد مخاطر التقلبات السعرية، كذلك يتم التعامل بها من قبل المضاربين استنادًا إلى توقعات حركة أسعار السلع.
- عقود الاختيار (Option Contracts) : هناك نوعان من عقود الاختيار(الخيارات) في حالتي الشراء أو البيع. في حالة عقود خيارات الشراء يكون للمشتري الحق، ولكن ليس عليه الالتزام بالشراء على أساس سعر محدد سلفًا يطلق عليه (سعر التنفيذ)، في تاريخ معين (تاريخ الانتهاء) في المستقبل لعملية شراء قد تكون لأسهم، أو عملة، أو ذهب، أو أية سلعة أخرى.

نبذة عن البورصات في مصر

بورصة الإسكندرية (بورصة القطن)

تعد بورصة القطن في الإسكندرية إحدى أقدم البورصات السلعية في العالم، حيث تم من خلالها إتمام أول صفقة قطن محلية مسجلة في عام ١٨٨٥ في مدينة الإسكندرية، حيث يتم عقد صفقات تداول على قاعدة القطن بمختلف أنواعه بناءً على العرض والطلب، كما توسعت تلك الصفقات لتشمل بذور القطن المختلفة. يتم الاسترشاد بتحديد الأسعار في البورصة بناءً على الأخبار الواردة من صحيفة «الأنباء الأوروبية» لمعرفة اتجاهات الأسعار المستقبلية للقطن (www.sis.gov/section/r).

البورصة المصرية

البورصة المصرية هي سوق الأوراق المالية الرسمية في مصر، وهي مؤسسة تضم بورصة القاهرة وبورصة الإسكندرية في مصر. وتدار كلتاهما من المدراء أنفسهم، وتتشاركان في المعاملات التجارية نفسها، أي أنهما مؤسسة واحدة لكن في موقعين منفصلين. وقد تأسست بورصة الإسكندرية في عام ١٨٨٣، في حين تأسست بورصة القاهرة في عام ١٩٠٣.

EGX
The Egyptian Exchange
البورصة المصرية

القسم الثاني:

المشكلات الرئيسة في أسواق السلع الزراعية الأساسية

يتناول هذا القسم من الدراسة، مناقشة أهم المشكلات التي تواجه القطاع الزراعي المصري بصفة عامة وأسواق السلع الزراعية الأساسية بصفة خاصة. وهذه المشكلات ذات صلة وثيقة بموضوع البورصة السلعية، فمن ناحية، تعد هذه المشكلات في حد ذاتها مبررًا لقيام البورصة باعتبارها إحدى الأدوات الفعالة لمعالجتها، ومن ناحية أخرى، تحدد طبيعة المشكلات وحجمها على أرض الواقع الركائز التي ينبغي أن تقوم عليها البورصة.

سيادة المزارع القزمية والصغيرة وانعكاساتها السلبية على الأسواق الزراعية

هذه أخطر المشكلات التي يواجهها القطاع الزراعي على الإطلاق، وربما تنبثق منها معظم المشكلات التي تتناولها الدراسة، ولها انعكاساتها السلبية الواسعة على الأسواق الزراعية، فضلًا عن الإنتاج الزراعي. وتتعلق هذه المشكلة بظاهرة التفتت الحيازي للأراضي الزراعية، وهي مشكلة مزمنة تتفاقم باستمرار كمحصلة للزيادة السكانية المستمرة مع الثبات النسبي للرقعة الزراعية. وقد ترتب على هذه المشكلة أن الغالبية العظمى من المزارعين أصبحوا من ذوي الأحجام المزرعية الصغيرة والقزمية، ويبلغ متوسط حجم المزرعة حوالي ١,٥ فدان، طبقًا للتعداد الزراعي ٢٠٠٩/٢٠١٠، أي منذ أكثر من ثلاث عشرة سنة . وإذا كان إجمالي عدد الحيازات (المزارع) نحو ٥ ملايين مزرعة (حيازة) ، فهناك ٦٠٪ منها أقل من فدان واحد، مساحتها الإجمالية حوالى مليون فدان، وحوالي ٨٠٪ من المزارعين تقل حيازتهم عن فدانين. ولهذه الظاهرة آثارها الخطيرة، سواء على الجانب الإنتاجي أو على الجانب التسويقي والأسواق الزراعية، ومن ثم على أداء القطاع الزراعي بشكل عام. فعلى الجانب الإنتاجي، يمثل صغر الحجم المزرعي قيدًا على صغار المزارعين يمنعهم من اتباع دورات زراعية على أساس جماعي، واستخدام أساليب الإنتاج الحديثة بما يعني ذلك من مستلزمات الإنتاج عالية الجودة من تقاوي معتمدة (محسنة) وأسمدة ومبيدات وميكنة واتباع ممارسات زراعية جيدة. وعلى العكس من ذلك يستخدم هؤلاء المزارعون أساليبَ زراعية تقليدية متخلفة، ومستلزمات إنتاج منخفضة الجودة، ويتبنون ممارسات زراعية غير جيدة، مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية وارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض التنافسية. فضلًا عن تخلف طرائق الإنتاج، فإن القرار الإنتاجي للأغلبية الساحقة من المزارعين التقليديين ، يقوم في الأغلب على استهداف الاستهلاك العائلي في إطار ما يسمى زراعة الكفاف (Subsistence agriculture)، ولا يستهدف الكفاءة الاقتصادية وتعظيم الأرباح. أما على الجانب التسويقي والأسواق الزراعية، فإن صغر الحجم المزرعي يستتبعه بالضرورة صغر الحجم الإنتاجي، والذي يستهدف -في الأساس- الاستهلاك العائلي، ومن ثم تتضاءل الفوائض السوقية (Marketable surpluses) لهؤلاء المزارعين إلى الحد الذي يضعف صلتهم بأسواق السلع الزراعية، ولا يمكنهم من الحصول على أسعار مناسبة لمبيعاتهم، خاصة أنهم مضطرون في الأغلب لبيع محاصيلهم بعد الحصاد مباشرة، والمحصلة النهائية أن التجار والوسطاء هم من يحققون أعلى الأرباح على حساب المزارعين. بأن نحو ٨٠٪ من المزارعين المصريين يفتقدون إلى وفورات الحجم (Economies of scale) سواء على جانب الإنتاج أو جانب التسويق، فضلًا عما يعنيه ذلك من متضمنات بالنسبة للأسواق الزراعية (صيام، ٢٠١٦).

ضعف البنية الأساسية التسويقية وضعف سلاسل القيمة الزراعية

تشمل البنية الأساسية بوجه عام شبكات الطرق والكهرباء والاتصالات ومياه الشرب والصرف الصحي. ومن ناحية أخرى تشتمل البنية الأساسية لسلسلة العرض على التسهيلات التسويقية، بما في ذلك محطات معاملات ما بعد الحصاد وطاقات التبريد والتخزين وإمكانيات النقل بأنواعه من موان ومطارات. ولا شك أن ارتفاع نسب الفاقد في الإنتاج الزراعي وانخفاض نسبة التصنيع وبعض الاختناقات في أسواق السلع الزراعية كلها ظواهر تُعزى في جزء كبير منها إلى ضعف البنية الأساسية لسلسلة العرض.

ضعف المؤسسات الزراعية ذات العلاقة بأسواق السلع الزراعية

يقصد بالمؤسسات الزراعية مجموعة القواعد التي يداربها القطاع الزراعي، ويتم في إطارها توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، سواء كانت هذه القواعد رسمية أم غير رسمية. ونشير بصفة خاصة إلى السياسات الزراعية بأنواعها المختلفة، ومنظمات المزارعين والقوانين والتشريعات الزراعية، ومنظمات المزارعين مثل التعاونيات الزراعية وغيرها من الروابط والاتحادات. وفي إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي الذي بدأ تنفيذه في الزراعة في أواخر الثمانينيات، لم يصاحب التحول من التوجه الحكومي إلى اقتصاد السوق تحول مقابل في البيئة المؤسسية يعكس ما حدث بالفعل من تغير جذري في الأدوار بين القطاعين العام والخاص. وقد نشأ عن تباطؤ وتخلف الإصلاح المؤسسي وعدم مواكبته للإصلاح السعري والمالي حالة من الفراغ المؤسسي(Institutional vacuum)، وإخفاق الكثير من أسواق المنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي في تحقيق التوازنات السعرية والاستقرار السعري، ولم يتمكن المزارعون وخاصة صغارهم – نتيجة لذلك - من جني ثمار الإصلاح المالي أو على أفضل تقدير – القليل منها، واستأثر الوسطاء والتجار في جميع الأحوال بالشطر الأكبر من هذه الثمار (صيام، ٢٠١٦).

ونشير فيما يلي إلى المشكلات المتعلقة ببعض المؤسسات التي لها أهمية خاصة بالنسبة للأسواق الزراعية عامة والبورصة السلعية خاصة، وهذه المؤسسات هي التعاونيات الزراعية، والسياسات السعرية والتسويقية والتمويلية.

التعاونيات الزراعية

في الوقت الذي يمكن أن تلعب فيه التعاونية الزراعية، سواء كانت متخصصة أو متعددة الأغراض، باعتبارها منظمة ممثلة للمزارعين، دورًا محوريًا في تسويق منتجات أعضائها بأسعار تنافسية مستخدِمة قوتها التفاوضية ومستندة إلى وفورات الحجم ومزايا العمل الجماعي (Collective action)، سواء كان ذلك من خلال البورصة السلعية أو خارجها، فإن التعاونيات الزراعية في مصر بوضعها الراهن لا تستطيع القيام بهذا الدور، ولم تعد قادرة على مسايرة التغيرات الاقتصادية التي تسير نحو المزيد من التنافسية في إطار الحرية الاقتصادية، ومن ثم فقدت القدرة على تشجيع صغار المزارعين على الاستثمار في تعاونياتهم في ظل اقتصادات السوق وآلياتها. كذلك، فإن من أهم المعوقات الحالية، هو التعددية في التشريع ومكوناته، وتعدد مستويات الهيكل التعاوني والتشابك بين مكوناته، بالإضافة إلى اقتران الأداء التعاوني تاريخيًا بالتدخل الحكومي. وكان ذلك سببًا في ظهور تشوهات في الأداء التعاوني وحد من كفاءة الجمعيات الأساسية (متعددة الأغراض) على مستوى القرى، كما أن تعقيد البنية التشريعية لهذه التنظيمات أوجد نوعًا من التناقضات والصعوبات التي تعوق تقدم الحركة التعاونية.

السياسات السعرية والتسويقية الزراعية

تركز السياسات الحكومية على محاصيل الحبوب (القمح، الذرة، الأرز) باعتبارها الركيزة الأساسية للأمن الغذائي، ومع ذلك تتسم هذه السياسات بعدم الاستقرار، وتتغير كاستجابة للأزمات أكثر منها سياسة واضحة مستقرة تكتسب موثوقية لدى المزارعين. وبالنسبة للقمح، كانت الحكومة تقدم دعمًا للسعر المزرعي (Farm-gate price subsidy)، إلا أنها توقفت عن ذلك منذ ٢٠١٦ عندما بدأ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي. وفي موسم ٢٠٢٢، ولأول مرة منذ عقود فرضت على المزارع توريدًا إجباريًا لكمية ١٢ إردبًا عن كل فدان قمح مع سعر توريد أقل من سعر المستورد، وفي موسم ٢٠٢٣ تخلت عن التوريد الإجباري مع تحديد سعر توريد مساوٍ تقريبًا للمستورد وعدم احتساب فرق الجودة. وبالنسبة للذرة، واستجابة لأزمة خانقة في الأعلاف، تبنت الحكومة سياسة الزراعة التعاقدية وذلك من خلال إعلان سعر ضمان (Guarantee price) قبل بداية موسم الزراعة. إلا أنه في الفترة الأخيرة، شهدت سوق الذرة تقلبات سعرية شديدة، حتى وصل السعر إلى ما يقرب من ضعف سعر الضمان، وإن بدأت مؤخرًا في التراجع. وفيما يتعلق بالأرز، فقد شهدت سوقه بالمثل تقلبات سعرية شديدة خاصة في الموسم الماضي (٢٠٢٢) ، عندما فرضت الحكومة توريدًا إجباريًا لأول مرة منذ عقود بمقدار طن واحد عن كل فدان بسعر ٦٠٠٠ جنيه للطن، في الوقت الذي يباع فيه بأكثر من ١٠ آلاف جنيه في السوق الحرة وقت الحصاد (أغسطس ٢٠٢٢) ، بل تصاعدت أسعار الأرز الشعير حتى وصلت إلى نحو ٢٢ ألف جنيه للطن، والأرز الأبيض إلى ٣٢ ألف جنيه للطن، مما اضطر الحكومة إلى تحديد سعر إداري للأرز الأبيض المعبأ على مستوى التجزئة ب ١٨ جنيهًا للكيلوجرام (١٨ ألف جنيه للطن). ويوضح شكل ١، الدليل الموسمي لأسعار الجملة والمستهلك من محاصيل القمح والذرة الشامية والأرز والفول البلدي خلال عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ ، والذي يبين ما حدث من تقلبات في هذه الأسعار في ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١.

شكل رقم (١)
الدليل الموسمي لأسعار الجملة والمستهلك لأهم المحاصيل الاستراتيجية خلال عامي ٢٠٢١، ٢٠٢٢.

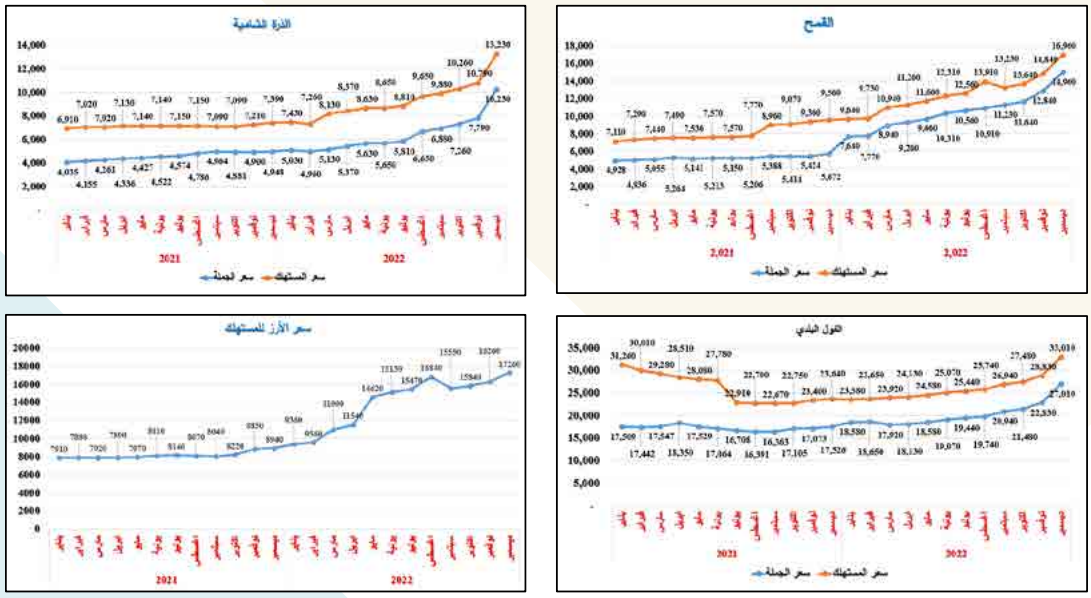

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لأسعار المواد الغذائية (تجزئة – جملة)، أعداد مختلفة.

انخفاض كفاءة أسواق السلع الزراعية

تتضافر وتتفاعل عوامل عديدة بشكل يؤدي في نهاية الأمر إلى انخفاض كفاءة أسواق السلع الزراعية في مصر، من هذه العوامل ما تمت الإشارة إليه من مشكلات تتعلق بهيكل القطاع الزراعي وضعف البنية التحتية التسويقية وضعف المؤسسات الزراعية المؤثرة على كفاءة الأسواق، ومن أهم المؤشرات الدالة على انخفاض أداء الأسواق الزراعية بوجه عام، ارتفاع معدلات الفاقد في السلع الزراعية، والتشوهات والتقلبات السعرية التي أشرنا إليها بالنسبة لمحاصيل الحبوب، وانخفاض نصيب المزارع في جنيه المستهلك. ويتضح من الجدول (١) أن نصيب المزارع في جنيه المستهلك بالنسبة لمحاصيل القمح والذرة الشامية، والفول البلدي بلغ ٥٢ و٥٠ و٣٩٪ على التوالي في متوسط الفترة ٢٠١٧– ٢٠٢٢ (جدول ١). وتنخفض هذه النسبة بالنسبة لمحاصيل الخضر والفاكهة إلى مستويات قد لا تتجاوز في بعض المحاصيل ٢٠٪ كما في محصول الثوم(Elemary,S,, Elwakeel,2021) .

جدول رقم (١)
الهوامش التســـــويقية وتوزيع جنيه المستهلك لأهم المحاصيل الاستراتيجية خلال متوسط الفترة (٢٠١٧-٢٠٢٢).

البيان	الأسعار الجارية (جنيه/طن)			الهوامش التسويقية (جنيه/طن)			توزيع جنيه المستهلك ٪			
	سعر المنتج	سعر الجملة	سعر المستهلك	جملة – مزارع	تجزئة – جملة	تجزئة – مزرعي	نصيب المزارع	نصيب تاجر الجملة	نصيب تاجر التجزئة	نصيب الوسطاء
القمح	٤,٤٦٤	٧,١٤٧	٨,٦٧٢	٢,٦٨٣	١,٥٢٥	٤,٢٠٨	٥٢	٣٠	١٨	٤٨
الذرة الشامية	٣,٢٧٠	٥,٣٩٦	٦,٦٧٣	٢,١٢٦	١,٢٧٧	٣,٤٠٣	٥٠	٣٣	١٧	٥٠
الفول البلدي	٩,٧٩٣	٢١,١٥١	٢٥,١٣٠	١١,٣٥٩	٣,٩٧٩	١٥,٣٣٨	٣٩	٤٥	١٦	٦١

المصدر: جمعت، وحسبت من:
١- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، نشرة الأسعار الشتوي والصيفي والنيلي أعداد مختلفة.
٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لأسعار المواد الغذائية (تجزئة – جملة)، أعداد مختلفة.

ويعد ارتفاع معدلات الفاقد في الإنتاج الزراعي مؤشرًا على ضعف سلسلة العرض للمنتجات الزراعية. فضلًا عن أن هذا الفاقد يعد إهدارًا للموارد الزراعية النادرة (الأرض والمياه) التي استخدمت في هذا الإنتاج المفقود. ويمثل فاقد المحاصيل نسبًا متفاوتة بين المجموعات المحصولية المختلفة، ولكنها مرتفعة بصورة عامة؛ حيث يشير تقرير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) إلى أن نسبة الفاقد التسويقي في الحبوب تبلغ نحو ١٠٪، وفي البقول نحو ٢٠٪ بينما قدرت نسبة الفاقد التسويقي في الخضر والفاكهة بحوالي ٣٠٪ في المتوسط (Elshamy and Mosallam.2022) .

القسم الثالث:
البورصة المصرية للسلع

EGYPTIAN MERCANTILE EXCHANGE

البورصة المصرية للسلع

قرار إنشاء البورصة المصرية للسلع والمساهمون

أنشئت البورصة المصرية للسلع كشركة مساهمة وسوق سلع أساسية مصرية، بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٠، والذي ينص على إنشاء شركة مساهمة مصرية تحت اسم «البورصة المصرية للسلع»، وقع كونسورتيوم من ثلاثة أعضاء بروتوكولَ تعاون مع الحكومة المصرية لتأسيس بورصة إلكترونية للسلع المصرية في مصر بقيمة ٣٥-٥٠ مليون دولار، وتُفيد البورصة في كونها إحدى الآليات الفعالة للسيطرة على الأسعار وتنظيم تداول السلع الاستراتيجية والحد من أزمات وتقلبات الأسواق، وبدأت أعمال التداول في البورصة في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٢. وتتوزع نسب المساهمين في الشركة كالتالي : البورصة المصرية (٣٤,٠٧٪)، الهيئة العامة للسلع التموينية (١٠,٩٩٪) (٩,٨٩٪)، البنك الأهلي المصري (٦,٥٩٪)، بنك مصر (٦,٥٩٪)، مصر المقاصة للقيد والإيداع المركزي (٥,٤٩٪)، جهاز تنمية التجارة الداخلية (٥,٤٩٪) ، مصر القابضة للتأمين (٥,٤٩٪)، مصر القابضة للصوامع والتخزين (٤,٩٠٪)، المجموعة المالية هبرميس القابضة (٣,٣٠٪)، بلتون المالية القابضة (٣,٣٠٪)سي آي كابيتال للاستثمارات المالية (٣,٣٠٪).

شكل رقم (٢)
المساهمون في البورصة المصرية للسلع، وأنصبتهم النسبية في رأس المال

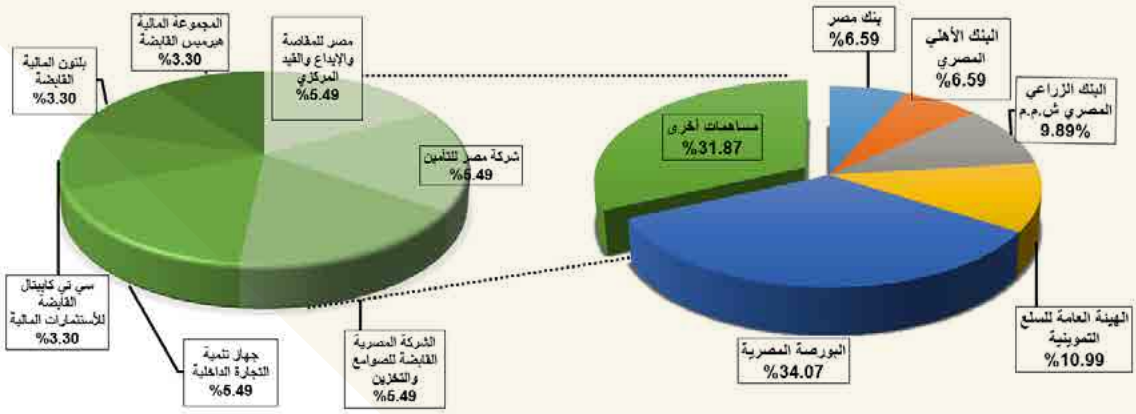

المصدر: الموقع الإلكتروني للبورصة المصرية للسلع (www.ecx.com.eg) .

أهداف وفوائد البورصة المصرية للسلع

تعد البورصة المصرية السلعية جزءًا من البنية التحتية لمنظومة التجارة الداخلية، وهي آلية فعالة لتنظيم أسواق السلع الاستراتيجية والأساسية منها. وتهدف إلى أن تكون منصة التداول الإلكترونية لمختلف السلع الحاضرة، سواء كانت زراعية أو معدنية (Soft & hard Commodities). وبالتالي تكون سوقًا جاذبة لشرائح كبيرة من التجار والمستثمرين، مما يوفر سوقًا مصرية تنافس البورصات الإقليمية والعالمية، وهي آلية مهمة لتنظيم عمليات التداول والمتاجرة في أسواق السلع «الحاضرة» وتسوية المراكز المالية والقانونية الناشئة عن ذلك، من خلال تفعيل قوى العرض والطلب باستخدام منصة تداول إلكترونية في إطار مجموعة من قواعد العضوية والتداول والرقابة على التداول والتسوية المالية.

وطبقًا لدراسة الجدوى الخاصة بالبورصة (جريدة المال، ٢٠١٩)، تتمثل فوائد البورصة السلعية في الآتي: ١) الاستقرار السعري، ٢) مشاركة المعلومات، ٣) خفض تكاليف التداول، ٤) التوقعات المستقبلية، ٥) منع الممارسات الاحتكارية، ٦) مشاركة صغار المشاركين، ٧) تحسين عملية تداول السلع ،٨) تقليل المخاطر وزيادة تأمين الصفقات، ٩) القضاء على العشوائية في التجارة، ١٠) توفير وسيط موثوق فيه لأطراف التداول، ١١) زيادة الفرصة أمام تصدير المنتجات المصرية.

وعلى ذلك تعمل البورصة على إتاحة السلع وضبط واستقرار أسعارها، وتعمل على تقليل حلقات تداول السلع بين المنتجين وصولًا إلى المستهلك، مما ينعكس بشكل إيجابي على توفير المنتجات للمواطنين بأسعار عادلة، كما تساهم في الحد من احتكار التجار وعدم المغالاة في الأسعار، وذلك عن طريق تقليل حلقات التداول ومنع كثرة الوسطاء اللذين يتسببان في ارتفاع الأسعار بشكل مبالغ فيه. كما أنها تشجع صغار التجار على دخولهم ضمن منظومة التجارة المنظمة، وتوفر البورصة الحماية لصغار المزارعين والمنتجين عن طريق جمع إنتاجهم وتصنيفه، كما تتم إتاحة المنتجات على كل المتعاملين على منصة البورصة، في شكل سوق منظمة على النحو الذي يساهم في زيادة القدرة التنافسية لصغار المزارعين والمنتجين.

العضوية بالبورصة

لكي يمارس أي طرف أي نشاط في البورصة المصرية للسلع، يجب أن يكون عضوًا بها ومقيدًا بسجلاتها وملتزمًا بقواعد العضوية الصادرة من مجلس إدارة البورصة. ويسمح بالتسجيل في عضوية البورصة للشركات أو المنشآت الفردية التي لديها سجل تجاري، كما يسمح بذلك للأفراد الذين ليس لديهم سجل تجاري، لكن يوجد لديهم ترخيص نشاط. وتمسك البورصة سجلًا يقيد به الجهات الأعضاء المرخص لها التعامل على السلع وفقًا للتصنيف التالي: ١) شركات التجارة فئة(أ) (Intermediary Members)، وهي الجهات الأعضاء التي تقوم بالتداول على جميع السلع المدرجة بالبورصة لحسابها و/ أو لحساب عملائها كوسيط، ٢) شركات التجارة فئة (ب) (Trading Members)، وهي الجهات الأعضاء التي تقوم بالتداول على جميع السلع المدرجة بالبورصة لحسابها فقط، ٣) صانع سوق (Market Maker) وهي الجهات الأعضاء التي تقوم بتوفير السيولة على سلعة أو أكثر من السلع المقيدة بالبورصة، ٤) شركات إدارة المخازن (Warehouses)، وهي الجهات الأعضاء من المخازن المؤهلة والمعتمدة لكي تستخدم في تخزين السلع المتداولة بالبورصة، ٥) شركات التصنيف والفحص والتدقيق (Inspections Company) وهي الجهات الأعضاء المنوط بها تصنيف السلع و/ أو الفحص والتدقيق لمدى مطابقة السلع لمواصفات ومعايير الجودة القياسية، وكذا الجهات التي يكون من ضمن أنشطتها فحص ومراجعة المخازن لبيان مدى التزامها باشتراطات ومعايير التخزين القياسية، ٦) بنوك التسويةSettlement) (Banks، وهي البنوك الخاضعة لإشراف البنك المركزي المصري والمسؤولة عن تسوية المراكز المالية الناشئة عن عمليات التداول بالبورصة، وذلك طبقًا لقواعد التسوية المالية التي تضعها البورصة المصرية للسلع (www.emx.com.eg).

آلية العمل والعمليات التي أنجزتها البورصة منذ إنشائها

أوضحت الدراسة الفنية الواجبات المنوط بالبورصة السلعية القيام بها، وتشمل:١) ترتيب وتسجيل عمليات البيع والشراء للسلع المدرجة بها، ٢) التحديد اللحظي وإعلان الأسعار يوميًّا للبضائع المدرجة بها، ٤) وضع القواعد العامة موضع التنفيذ، بشأن التزامات البائع والمشتري بخصوص التسليم، والقبول، والسداد، وتعليمات وشروط إنهاء الصفقات، ٥) قواعد التحكيم لتسوية المنازعات التي قد تنشأ. وكما يتضح من شكل ٢ يشمل عمل البورصة مرحلتين، الأولى مرحلة ما قبل التداول، والثانية مرحلة التداول حتى التسوية النهائية. وفي البداية، يقوم البائع، سواء كان مزارعًا أو تاجرًا أو منتجًا، بإيداع السلعة داخل المخازن المعتمدة (من قبل وزارة التموين) ويتم في الوقت نفسه تصنيفها وإعطاء درجة لجودتها وبعد ذلك يتم تداولها مباشرة على المنصة الإلكترونية للبورصة التي تعرض الكميات المتاحة من كل سلعة على شاشات البورصة؛ لتتحكم آليات وقوى العرض والطلب بين البائع والمشتري في تحديد سعر السلعة.

شكل رقم (٣)
توضيح خطوات العمل بالبورصة المصرية للسلع.

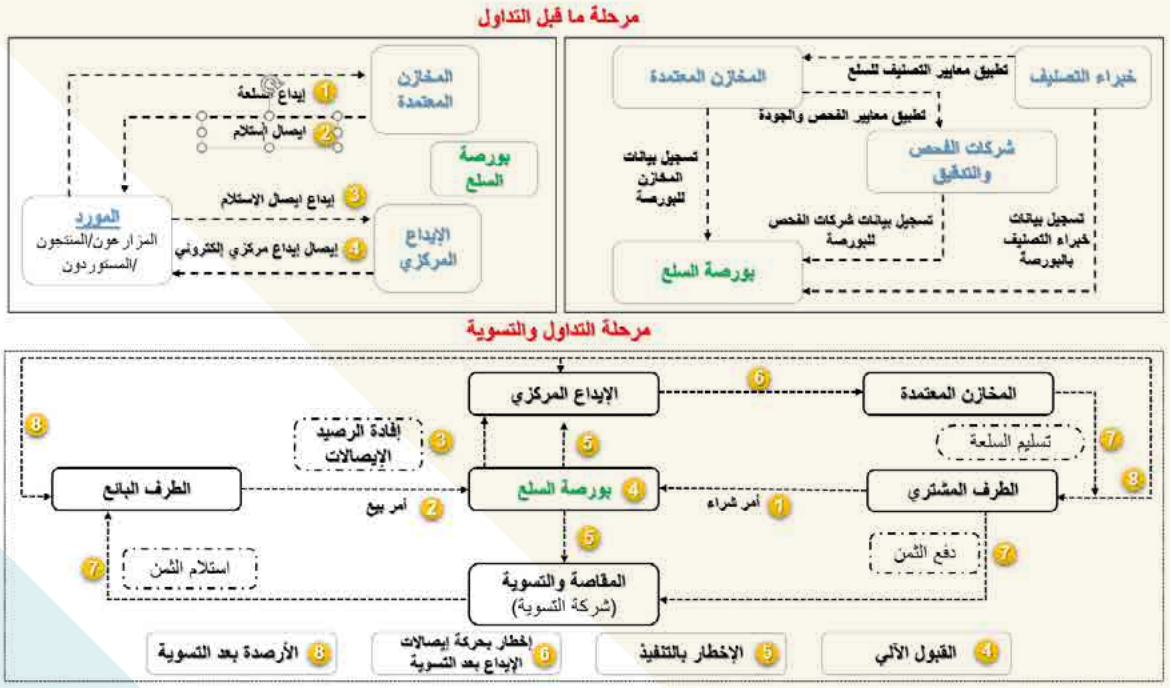

المصدر: دراسة الجدوى الاقتصادية للبورصة.

السلع المتداولة بالبورصة

السلع المتداولة بالبورصة لا بد أن تكون منتجات حاضرة، وقابلة للتخزين، ويتم التأمين على السلع. وطبقًا للموقع الإلكتروني للبورصة (www.emx.com.eg) تنحصر السلع المتداولة في السلع الزراعية، القمح والأرز والشعير والذرة الصفراء والقطن، ومن المعادن، الذهب. وطبقًا لدراسة الجدوى الخاصة بالبورصة تضم قائمة السلع النهائية التي يتم التداول عليها في البورصة ست سلع، هي: القمح، والأرز، والذرة، والبطاطس، والبصل، والبرتقال. ومن السلع التي تم تداولها حتى الآن على منصة البورصة، سلعتان، هما: القمح والذرة الصفراء. وطبقًا لتصريحات مسؤولي البورصة ستتم دراسة طرح بعض المنتجات خلال الفترة المقبلة مثل القطن وأعلاف المواشي والردة. وتدرس البورصة تداول الألومنيوم والذهب خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢٣. وأن تداول الألومنيوم مرجح أكثر من الذهب، وسيرتبط التداول في الذهب بإجراءات الإعلان عن الأسعار على شاشات البورصة المصرية، والمتوقع الانتهاء منها قريبًا. كما أن الهيئة العامة للسلع التموينية (GASC) بدأت في طرح الذرة الصفراء، والتي سيتم طرحها على المنتجين المحليين في البورصة .(Daily news Egypt, May7 2023)

القسم الرابع:

التجارب الدولية الرائدة لبورصات السلع والمنصات والتطبيقات الزراعية

نبذة عن البورصات العالمية

في العصر الحديث أصبح التعامل من خلال البورصات، سواء كانت بورصة الأوراق المالية أو بورصات المشتقات من معادن أو عملة أو سلع، هو النظام الأكثر شيوعًا في العالم كنظام يعتمد عليه في توجيه اقتصادات الدول. ويوجد عدد كبير من البورصات السلعية في العديد من دول العالم، وبصورة خاصة في آسيا التي انتشرت بها البورصات السلعية، وخاصة بورصات السلع الزراعية، ومن أبرز تلك البورصات بورصة ماليزيا للسلع والمنتجات الزراعية ، بمنتجها الرئيس وهو زيت النخيل الذي أصبح معلمًا مهمًا من معالم الاقتصاد الماليزي (البورصة السلعية في ماليزيا) (www.mpoc.org.my).

بورصة شيكاغو (CMX)

تم تأسيس بورصة شيكاغو للسلع في عام ١٨٤٨. وتعد إحدى أقدم بورصات السلع العالمية، يتم التداول بها على مشتقات الطاقة، والسلع الزراعية، والعملات الأجنبية، والمعادن. ويتم التداول فيها عن طريق التداول المباشر من خلال ساحة البورصة، أو من خلال نظام التداول التقني الذي يطلق عليه اسم نظام (GLOBEX) الذي يعمل على تغطية نحو ١٥٠ منطقة جغرافية حول العالم. كما يوفر النظام السرعة والحماية للعمليات المنفذة، علاوة على الشفافية من خلال العرض المستمر للأسعار.

(www.cmegroup.com/stories/index.)

بورصة نيويورك التجارية (NYMEX)

تم تأسيس بورصة نيويورك التجارية عام ١٨٧٢ وهي تعد من أقدم وأكبر البورصات العالمية للسلع الآجلة على مستوى العالم، وتختص بالعمل في سلع المعادن والمنتجات والمشتقات النفطية؛ حيث يتم من خلالها تداول العقود المستقبلية وعقود الخيارات من خلال قسمين في البورصة، هما: قسم (Naymex) المتخصص في تداول مواد الطاقة كالنفط الخام والبنزين والغاز الطبيعي والبروبان، وقسم (Comex) المتخصص في التداول على سلع الذهب والفضة والنحاس.

(www.cmegroup.com/company/nymex.html)

بورصة طوكيو للسلع (TOCOM)

تعد أكبر بورصة في اليابان، وواحدة من أبرز بورصات السلع الآجلة في آسيا. وتعمل من خلال نظام تداول إلكتروني، للتعاملات في سلع المعادن والنفط والمطاط، من خلال العقود الآجلة وعقود الخيارات للمعادن الثمينة، المتمثلة في الذهب والفضة والبلاتين والبلاديوم، وعقود الطاقة الخاصة بالنفط الخام والبنزين والكيروسين وزيت الغاز والمطاط الطبيعي والمنتجات الزراعية.

(www.tocom.or.jp/rule/documents/7)

بورصة «داليان « للسلع(DCE)

تأسست بورصة «داليان» للسلع في الصين في عام ١٩٩٣ وتعد أكبر سوق للعقود الزراعية الآجلة على مستوى العالم، كما أنها واحدة من أكبر البورصات للعقود الآجلة التي تتداول سلع الحديد والبلاستيك والفحم، لتكون إحدى أكبر البورصات ذات العقود المتنوعة على مستوى العالم. كما أطلقت بورصة «داليان» للسلع عدة منصات لتداول السلع الأساسية، وتضم بورصة «داليان» نحو ١٦٣ شركة تعمل كأعضاء، ويخدمها نحو ٣٤٠ مستودعًا مخصصًا للتسليم، فضلًا عن ١٦ بنكًا تتعامل مع ودائع البورصة. وقد بلغ حجم التداول السنوي لبورصة داليان حوالي ١٣٣١ مليون عقد في عام ٢٠٢٠، كما بلغ إجمالي قيمة التداول نحو ٦٩ تريليون يوان صيني، مما يجعل هذه البورصة تصنف من بين أكبر ١١ بورصة في العالم من حيث حجم التداول في عام ٢٠٢٠.

(www.dce.com.cn/DCE/I)

البورصات السلعية الرائدة بالدول النامية

بورصة الهند متعددة السلع Multi Commodity Exchange of India Ltd (MCX)

تأسست بورصة الهند متعددة السلع (MCX) في عام ٢٠٠٣ ومقرها بومباي، كبورصة مشتقات للسلع الأساسية يتم تداولها من خلال الشبكة الدولية للمعلومات. ولها أهمية كبرى، في دولة يتعدى سكانها المليار وربع مليار نسمة، فقد أصبحت بورصة التوابل ببومباي مصدرًا رئيسًا لإمداد السوق الأمريكية بتلك السلع، وجاء غزوها للسوق الأمريكية لثقة التاجر الأمريكي في تلك السوق، ليس لجودة سلعها وسعرها المناسب فحسب، وإنما أيضًا لسهولة التعامل، والموثوقية والمصداقية التي تتمتع بها بورصاتها السلعية، بل شجع ذلك العديد من المستثمرين الأمريكيين على توسيع نشاطاتهم الصناعية في السوق الهندية (بورصة السلع المتعددة في الهند-بومباي).

(www.icexindia.com)

وتعمل البورصة بموجب الإطار التشريعي والتنظيمي لمجلس الأوراق المالية والبورصة الهندية (SEBI)من خلال عقود مشتقات السلع في قطاعات متعددة تشمل السلع الزراعية، والطاقة، والمعادن، وهي أول بورصة في الهند تقدم عقود خيارات السلع. وتضم البورصة نحو ٦٨٨ عضوًا ونحو ٥٠ ألف مفوض ينتشرون في نحو١٠٤١ مدينة وقرية في جميع أنحاء الهند. وتمثل الحصة السوقية للبورصة نحو ٩٦,٧ في المائة من إجمالي قيمة العقود الآجلة للسلع المتداولة في الهند في عام ٢٠٢١.

(www.mcxindia.com/about-us)

بورصة إثيوبيا للسلع Ethiopia Commodity Exchange (ECX)

أنشئت بورصة إثيوبيا للسلع (ECX) في عام ٢٠٠٨ وهي مملوكة بالكامل للحكومة الإثيوبية، إضافة إلى عدد من الأعضاء في البورصة والبنوك المحلية. تم إنشاء البورصة بهدف تطوير سوق السلع الأساسية في إثيوبيا لتوفير المراقبة والشفافية للأسعار. وهي على أرض الواقع، تعد بورصة سلعية متخصصة في البن؛ حيث أصبحت سلعة البن مصدرًا أساسيًّا للدخل القومي الإثيوبي، وحولتها البورصة من مجرد سلعة زراعية عادية وبجودة متواضعة، إلى سلعة ذات علامة تجارية عالمية وتباع بأثمان مرتفعة، بل أصبح مقر بورصة البن بإثيوبيا مقصدًا سياحيًّا كأحد معالم الدولة المميزة، على الرغم من كون إثيوبيا من أحد أفقر البلدان بالعالم (بورصة البن بإثيوبيا .www.ecx.com.rt)

ويبلغ عدد المخازن التابعة للبورصة نحو ٥٧ مخزنًا في ١٧ موقعًا جغرافيًّا والسلع المتداولة بها هي السلع الزراعية حصرًا المتمثلة في البن، وبذور السمسم، والذرة، والقمح . داخليًّا، تعمل البورصة من خلال نظام تقني تم تطويره لرفع معدلات العمليات، وضمان حماية البيانات، كما يوفر النظام الإلكتروني بيانات عرض الأسعار في نحو ٣٢ موقعًا خارج مقر البورصة على شاشات في عدة مواقع جغرافية في الدولة، إضافة إلى خدمة عرض الأسعار على أجهزة الهاتف المتحرك، و بث الأسعار عبر محطات الإذاعات المحلية والمحطات التلفزيونية.

(www.ecx.com.et/Pages/AboutUs.aspx)

بورصة غانا للسلع Ghana Commodity Exchange (GCX)

بورصة السلع في غانا هي شركة خاصة محدودة بالأسهم، تكونت كشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع حكومة غانا حاليًّا المساهم الوحيد. الهدف من التبادل هو إقامة روابط بين المنتجين والمشترين الزراعيين والسلع الأساسية، لضمان حصولهم على أسعار تنافسية لمنتجاتهم، وضمان تدفق السلع إلى السوق بالكمية والنوعية الملائمة، وكذلك تسوية تجارتهم في الوقت المناسب.

بورصة غانا للسلع هي سوق وطنية وإقليمية منظمة تربط بين المشترين والبائعين للمنتجات الزراعية وغير الزراعية بالتجارة بموجب القواعد واكتشاف الأسعار مع ضمان كمية ونوعية المنتجات في السوق والتسوية في الوقت المناسب. يتمثل الهدف الرئيس لشركة (GCX) في ربط المزارعين الغانيين من أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق الزراعية والمالية في غانا وعبر منطقة غرب إفريقيا لضمان حصول المزارعين الغانيين على أسعار تنافسية لسلعهم الأساسية، فضلًا عن توفير سلع ذات نوعية جيدة تلبي الاحتياجات الغذائية للشعب الغاني. وقد تم تأسيس (GCX) كبورصة وطنية وإقليمية لإضفاء الطابع الرسمي على القطاع الزراعي في غانا وغرب إفريقيا وتوفير وصول أفضل إلى الأسواق الزراعية والمالية للمشاركين. ويوفر هذا النشاط التجاري فرصًا هائلة لصادرات غانا وغرب إفريقيا، ويخلق فرصًا جديدة لزيادة القدرة التنافسية لغانا وغرب إفريقيا في الأسواق العالمية. ومن خلال إنشاء بورصة السلع الوطنية والإقليمية والبنية التحتية الداعمة لها، تهدف (GCX) إلى الترويج للتسويق التجاري للقطاع الزراعي في غانا وغرب إفريقيا، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وزيادة كفاءة السوق، وخفض تكاليف المعاملات.

تتكون عمليات أعمال (GCX) من: (١) منصة تداول مدعومة بنظام تداول، (٢) عمليات تخزين المستودعات المرتبطة بالبورصة من خلال نظام إيصالات المستودعات الإلكتروني (e-WRS) ، مدعومًا بخدمات إدارة الضمان. وتتمثل إحدى المزايا الأساسية لنظام تداول (GCX) في تمكين جميع المستخدمين (المزارعين والتعاونيات والمشترين والوسطاء والتجار وغيرهم) من التجارة في أي مكان في الدولة والمنطقة والعالم. علاوة على ذلك، من خلال نشر البيانات التي تم إنشاؤها من خلال منصة التداول، توفر البورصة للمشاركين آلية اكتشاف الأسعار التي تضيف الشفافية والثقة، وتمكن المشاركين من التفاوض على أسعار أفضل.

توفر عمليات التخزين المرتبطة بالبورصة خدمات ذات قيمة مضافة مطلوبة بشدة، بما في ذلك التخزين الآمن وتجفيف المنتجات وتصنيفها وإعادة التعبئة والتغليف. ويتم دعم عمليات التخزين من خلال نظام إدارة الضمان الذي يمكّن مديري المستودعات من إصدار إيصالات المستودعات الإلكترونية (e-WRs)، وتقدم البنوك التمويل الزراعي باستخدام الموارد المالية الإلكترونية كضمان .(https://gcx.com.gh/)

بورصة تنزانيا للسلع Tanzania Mercantile Exchange (TMX)

تأسست بورصة تنزانيا التجارية (TMX) وبدأت عملياتها في عام ٢٠١٨، كمنصة يمكن للمزارعين والتجار والمصدرين وغيرهم من الجهات الفاعلة في السوق من الوصول إلى السوق المحلية والعالمية والحصول على سعر عادل في بيع أو شراء السلع. (TMX) عبارة عن سوق منظمة توفر منصة يلتقي فيها البائعون والمشترين معًا للتداول، مع ضمان الجودة والكمية والدفع والتسليم.

ويبدأ عمل البورصة في موسم الحصاد، حيث: ١) يقوم المزارعون بتجميع منتجاتهم من خلال الجمعيات التعاونية للسوق الزراعية (AMCOS)، ٢) يقوم (AMCOS) بتسجيل المزارعين ومنتجاتهم في مراكز التجميع وتخزينها مؤقتًا، ٣) نقل السلع إلى المستودعات المرخصة التي يتم الإشراف عليها من قبل مجلس تنظيم إيصالات المستودعات (WRRB) ، ٤) وبوصول السلعة يتم تسجيل المودع، ٥) يتم أخذ السلعة لاختبارات الجودة. إذا استوفت المعايير المحددة لسلعة معينة، فسيتم إصدار شهادة الجودة بمجرد قبول المودع لها، ٦) يتم وزن السلعة وتخزينها في المستودع ، ٧) يصدر مدير المستودع إيصال مستودع إلى المودع، وتحميله على نظام إيصالات المستودع (WRS) ، ٨) بمجرد التأكيد من قبل (WRRB) ، يتم ربط WRS بمنصة التداول عبر الإنترنت (TMX) ، ٩) يتم بعد ذلك استخدام المعلومات للتحضير لجلسات التداول، وتضمن (TMX) عقد الجلسات التجارية بمعرفة الجهات الفاعلة Actors في السوق وجميع أصحاب المصلحة المعنيين (Stakeholders)، ١٠) بمجرد إغلاق جلسات التداول ، تقوم (TMX) بتنفيذ عمليات المقاصة والتسوية ، على النحو الذي يضمن إجراء المدفوعات للبائعين في الوقت المناسب وحصول المشترين على ملكية السلع المتداولة مع ضمان الجودة والكمية. ويمكن للمشترين بعد ذلك متابعة عملية التسليم في المستودعات المعنية.

(http://www.tmx.co.tz/)

نماذج المنصات والتطبيقات الزراعية
Agricultural Platforms and Applications

نموذج منصة الإنتاج الزراعي (حلقتي ما قبل الإنتاج والإنتاج)

يشتمل هذا النموذج على ثلاثة نطاقات: التبادل الخلفي، والعروض الأفقية، وخدمات المعلومات، وتتعلق هذه النطاقات بشكل عام بحلقتي ما قبل الإنتاج والإنتاج في سلسلة القيمة الزراعية. وتقوم المنصات الزراعية بإجراء صفقات (أي تكوين شراكات على أساس العمولة) مع موردي المدخلات، مثل: شركات البذور وشركات المواد الكيميائية داخل البورصة الخلفية ومع مؤسسات التمويل الصغير ومتناهي الصغر ومقدمي التأمين لتزويد المزارعين بخدمات أفقية. كما أنها توفر خدمات المعلومات من خلال الاتصال بمحطات الطقس والتجار المحليين والأسعار أو أسواق السلع وشركات التخزين. وتتم مشاركة هذه الخدمات مع المزارع من خلال الرسائل القصيرة أو الرد الصوتي التفاعلي أو لوحة معلومات الهاتف الذكي أو مقاطع الفيديو، وغالبًا ما يتم ذلك بدعم من المرشدين الميدانيين الذين يعملون لصالح شركة المنصات. وتقوم هذه الشركات أيضًا بتجميع خدمات الإنتاج والحصاد مثل تأجير الجرارات والعمالة المدربة على إزالة الأعشاب الضارة ومرافق اختبار المياه في التربة، بالإضافة إلى المزيد من الخدمات ذات القيمة المضافة مثل التصنيف والتعبئة.

نموذج تسويق المنتجات وخدمات ما بعد الحصاد

يتضمن هذا النموذج ثلاثة نطاقات: التبادل الآجل، وخدمات ما بعد الحصاد، والمعلومات. ويقوم هذا النموذج على المزاد، حيث يتم تزويد المزارعين بمعلومات عن أسعار المحاصيل والأسعار اللوجستية لنقل المنتجات، فضلًا عن خدمات ما بعد الحصاد، مثل: التصنيف والتعبئة؛ حيث تتعاقد شركة المنصات مع موردي هذه الخدمات أو تستأجر فريقها الخاص لتقديمها، كما أنها توفر نظام مزاد افتراضي؛ حيث يتم تقديم تفاصيل المنتج، ويقوم المشترون بالمزايدة عليه. وعادة ما تقوم شركة المنصات بإنشاء عدة نقاط تجميع حيث يتم تخزين المنتج وفقًا لدرجات الجودة (من الأفضل إلى الأسوأ)، ولا يقدم هذا النموذج خدمات لوجستية لجمع المنتج ويُترك ذلك للمشتري.

نموذج الإنتاج والتجارة والمشاركة

يشتمل هذا النموذج على ست نطاقات: مطابقة السوق، والعروض الأفقية، وخدمات المعلومات، وخدمات المعلومات المعقدة، وخدمات الإنتاج والحصاد، والمشاركة وتبادل المعرفة. ويغطي هذا النموذج سلسلة القيمة الكاملة؛ حيث يشمل خدمات من حلقة ما قبل الإنتاج إلى بيع المخرجات. وفي هذا النموذج توفر شركات المنصات الزراعية خدمة مطابقة السوق، من غير إجراء مزاد بل تعلن عن إنتاج المزارع من تلقاء نفسها وتجذب المشترين الذين يشتركون أيضًا في المنصة. من خلال القيام بذلك، يقوم التطبيق تلقائيًا بمطابقة المزارع مع المشتري على النظام الأساسي بمجرد إدخال جميع المواصفات الرئيسة للمنتج من حيث الكمية والجودة والوقت المطلوب في النظام. وإلى جانب

المشاركة يسمح النموذج بإجراء محادثات داخل التطبيق بين المزارعين الذين اشتركوا في التطبيق من خلال الرد الصوتي التفاعلي أو الرسائل النصية القصيرة أو الدردشات داخل التطبيق. وتعقد شركات المنصات صفقات على أساس العمولة مع مجموعة من الجهات الفاعلة من موردي المدخلات والبنوك ومقدمي التأمين ومقدمي بيانات الطقس والجامعات ومقدمي خدمات النقل. ويؤدي ذلك إلى تقليل الاختناقات بالنسبة للمزارعين بشكل كبير وزيادة شفافية أسعار الخدمات. ومع ذلك، قد تنشأ الظروف الاحتكارية إذا كان هناك إجبار على استخدام خدمات مصدق عليها من قبل شركة المنصات فقط، الأمر الذي ينطوي على مشكلات تتعلق بالتسعير غير العادل وزيادة تكاليف المعاملات.

نموذج شراء الضمان واللوجستيات

يشتمل هذا النموذج على نطاقين: الشراء بسعر مضمون وخدمات المعلومات، وفيه تعمل شركات المنصات الزراعية كوسطاء ومشترين، من خلال تحمل عبء الخسارة. وتوفر للمزارعين العقود، إلى جانب ضمان الشراء بأسعار محددة، كما أنها تعمل كضامن للمزارعين في حال احتياجهم إلى قروض إنتاجية. وتقوم شركات المنصات بعقد صفقات مع المصنعين وتجار التجزئة عبر الأسواق المركزية، لكي تبيع لهم المزيد من المنتجات. كما تقوم شركات المنصات الزراعية بتجميع المنتجات وتسليمها، والإنفاق على نقل وتخزين المنتجات قبل البيع النهائي. وهذا يوفر للمزارعين قدرًا من الجودة من أجل البيع.

الدروس المستفادة من التجارب والنماذج الدولية الرائدة

يتضح من استعراض التجارب والنماذج الدولية للبورصات السلعية أن هناك الكثير من الخبرات المتراكمة والدروس المستفادة التي تمكن الاستفادة منها بصدد تطوير وتعزيز دور البورصة المصرية للسلع في الاقتصاد المصري بشكل عام وفي الاقتصاد الزراعي وأسواق السلع الزراعية بوجه خاص.

- أصبحت البورصات السلعية والمنصات الإلكترونية سمة أساسية من سمات التقدم الاقتصادي، لا سيما في الاقتصادات الآخذة بنظام السوق الحرة بالنظر إلى دورها الفعال في مواجهة الممارسات الاحتكارية والذي يتحقق من خلال خلق ظروف المنافسة الحرة والسماح للجميع بالبيع والشراء طبقًا لقواعد صارمة وشفافة وجذب صغار المشترين.
- التنظيم المتقن للبورصة شرط أساسي لاكتساب ثقة المتعاملين، ومن ثم القدرة على جذب المزيد من المتعاملين الجدد، وفي هذا الصدد لا بد أن قيام البورصة تأسيسًا على قانون خاص يحدد القواعد والإجراءات التي ينبغي أن تلتزم بها البورصة.
- أصبحت البورصات السلعية في الدول النامية المتقدمة زراعيًا مثل الهند والبرازيل، فضلًا عن تركيا وماليزيا، أسلوبا معتمدًا لإدارة منظومة تجارة السلع بالجملة، وفقًا لقانون منظم ومتكامل وملزم، وتنتشر البورصات السلعية في كل أرجاء تلك الدول، ويُعزى إليها الفضل في تقديم أساليب التداول والتجارة، وتطوير اقتصاداتها بشكل عام.
- حققت البورصات السلعية المتخصصة في مجال تداول وتجارة السلع الزراعية نجاحات مؤكدة ، لا سيما ماليزيا (بورصة زيت النخيل) و الهند (بورصة التوابل) وإثيوبيا (بورصة البن)، بجانب العديد من التجارب الدولية المشابهة، مما قد يثبت أن التخصص في البورصات السلعية يحقق مستويات أعلى من الأداء خاصة في الدول النامية.
- المنصات الزراعية الإلكترونية تلعب أيضًا دورًا مهمًّا فيما يتعلق بتجارة الجملة في السلع الزراعية. وهي تتميز عن البورصات السلعية في انخفاض الأعباء الاستثمارية المطلوبة لإقامة المخازن والمستودعات، وكذلك بالنسبة لانخفاض أعباء الخدمات اللوجستية المرتبطة بها. ومع ذلك، فإن المنصات الزراعية الإلكترونية يمكن ربطها بالبورصة، الأمر الذي يعمل على توسيع النطاقات المستفيدة بخدمات البورصة.

القسم الخامس:
تطوير وتعزيز دور البورصة المصرية للسلع

EGYPTIAN
MERCANTILE
EXCHANGE

البورصة المصرية للسلع

يشتمل هذا القسم على جزءين، الأول يتناول تقييمًا أوليًا لأعمال وأداء البورصة المصرية للسلع، الثاني يتناول تصورًا مقترحًا لتعزيز أداء ودور البورصة في ضوء الدروس المستفادة من التجارب والنماذج الدولية الرائدة في مجال البورصات السلعية.

تقييم أولي لأعمال وأداء البورصة في الوضع الحالي

حتى وقت إجراء هذه الدراسة، لم تتم إتاحة البيانات الفعلية الكافية عن البورصة لإجراء تحليل متكامل عن الأداء، سواء بالنسبة للبنية الأساسية من إنشاءات وتجهيزات وآلات ومعدات، أو بالنسبة للهيكل الإداري للبورصة، أو بالنسبة للعضوية. وفيما يتعلق بالتداول فهناك القليل من البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني للبورصة. ونشير هنا إلى بعض المؤشرات المتاحة من خلال دراسة الجدوى التي جرى إجراؤها قبل قرار إنشاء البورصة. وقد قدرت هذه الدراسة تكاليف استثمارية إجمالية بحوالي ٣٠٥ ملايين جنيه للمباني والأجهزة والمعدات وتجهيز أماكن لتحميل وتفريغ السيارات، وكذلك أماكن مخصصة للوزن وأخذ العينات للفحص، ووحدة لتدوير المخلفات وإنتاج الأعلاف، وهي بنية أساسية تشكل أساسًا لإقامة بورصة سلعية متكاملة. وبالنسبة للعضوية، توقعت الدراسة أن يكون عدد الأعضاء ٥٠٠٠ عضو في العام الأول، على أن يصل إلى ٢٧,٥ ألف عضو في عام ٢٠٣٠، وقدرت الإيرادات الكلية للبورصة بحوالي ٨٣,٦ مليون جنيه في العام الأول. وقد توقعت مؤشرات تحليل دراسة الجدوى المالية أن تحقق البورصة السلعية عائد استثمار حوالي ٣٩٪، وأن تكون فترة الاسترداد ثلاث سنوات.

وفيما يتعلق بالتداول الفعلي، فقد قامت البورصة خلال فترة الأشهر السبعة منذ قيامها وحتى كتابة هذه الدراسة، بعقد ٦٠ جلسة أي بمعدل جلسة كل أربعة أيام. وبلغ عدد الطلبات ١١٦، وبلغت الكمية موضع التداول نحو ١٣ ألف طن، وبلغت الكمية التي تم إبرام العقود بشأنها وتسويتها ٩ آلاف طن، قيمتها نحو ١٠٦ ملايين جنيه، وكانت الهيئة العامة للسلع التموينية هي البائع الوحيد في جميع الحالات، وكان المشترون في الأغلب من أصحاب المطاحن في القطاع الخاص. وكانت دراسة الجدوى قد قدرت كمية التداول بالبورصة بحوالى ٤,٩ ملايين طن سنويًا من السلع الأساسية من خلال عدد الصفقات الذي يصل إلى حوالي ٩٧,٦ ألف صفقة بمتوسط ٥٠ طنًا للصفقة الواحدة.

تصور مقترح لتعزيز دور البورصة المصرية للسلع

رؤية ٢٠٣٠

من المتصور أن يجرى تحول كبير في الاقتصاد المصري مع مستوى عالٍ من التنمية البشرية بحلول ٢٠٣٠، وذلك من خلال خلق الرفاهية لجميع الفاعلين في سلاسل قيمة السلع، وأن يصبح مركزًا تجاريًا إقليميًا وعالميًا لجميع السلع، وفي إطار هذا التحول سوف يتحول القطاع الزراعي المصري من قطاع منخفض الإنتاجية إلى قطاع تنافسي تقوده أنشطة زراعية حديثة وعالية الإنتاجية تتكامل بشكل فعال، وتدعمها الأنشطة الصناعية والخدمية الداعمة في المناطق الريفية والحضرية.

الرسالة

ربط الأسواق، وربط الناس، وتوفير الفرص باستخدام أحدث التقنيات وأكثرها تفاعلية وملاءمة لتلبية احتياجات الأسواق وأصحاب المصلحة، في إطار نظام تسويق زراعي إلكتروني يُدرج فيه جميع المزارعين والتجار وغيرهم من القطاعات، بالإضافة إلى سلاسل الإمداد والتموين المترابطة مع القطاع الزراعي

.(The Whole ecosystem)

الأهداف

- تعد البورصة السلعية وسيطًا يمكن الوثوق به بين البائع والمشتري.
- تعمل على تحقيق الاستقرار السعري للمنتج والمستهلك، وتمثل أفضل آلية لاكتشاف الأسعار، وبالتالي تشكل صورة دقيقة للطلب والعرض.
- وسيلة فعالة لإيصال المعلومات السوقية للمزارع الصغير، والتاجر، والمستهلك من خلال شاشات عرض الأسعار بالأسواق وخارجها ومواقع التجارة بالأسواق على الإنترنت.
- خفض تكاليف المعاملات، وتشمل تكاليف إجراء الصفقات وعدم تحميل السلعة بتكاليف مثل تكلفة المعلومة للبائع أو المشتري؛ سواء السعرية أو الكمية أو الجودة، تكلفة البحث عن مشترٍ أو بائع، تكلفة تقييم مدى موثوقية البائع أو المشتري، تكلفة طرق تسليم البضاعة وقبض الثمن، تأمين الأموال المتداولة، مدى امتثال الطرفين بعد أداء الصفقة، المنازعات وطرق التحكيم، وغيرها.
- توفير الوقت والجهد والتكاليف للمتعاملين، خصوصًا في حال الانتشار المكاني للبورصة السلعية.
- يمكن للبورصة عمل توقعات مستقبلية لأسعار السلع الزراعية وتحليل حركتها، ووضع مؤشرات للسوق تفيد المزارع والحكومة في اتخاذ القرار.
- تمنع الممارسات الاحتكارية بشكل تام، حيث تسمح البورصة السلعية للجميع بالتداول لمن يرغب إذا توافرت فيه الاشتراطات اللازمة، والتي تشترط الوجود المكاني داخلها بالتملك أو الإيجار، سواء للتجار أو المنتجين أو السماسرة، كما هو الحال بنظام أسواق الجملة في مصر.
- تسمح لصغار المزارعين والمنتجين بالتعامل بكميات صغيرة والالتقاء المباشر بالمستهلكين النهائيين، والذين يشترون كميات قليلة، ولولا ذلك لما استطاع هؤلاء المنتجون الدخول إلى سوق البورصة لو اقتصر التعامل في كميات ضخمة، أو على فئات معينة.
- تستطيع البورصة السلعية، بما يتوافر لديها من شبكة مستودعات وتخزين وأنظمة لوجستية متطورة، أن تساهم بفعالية في تحسين تداول السلع وتخفيض تكاليف التخزين والنقل، كما تصبح إجراءات التسليم والتسلم أكثر صرامة وفقًا للمواصفات المنصـــوص عليها في العقد، ووفقًا للمعايير المطلوبة، تحت رقابة وإشراف كامل من إدارة البورصة.
- تساعد البورصة على تنمية الصادرات من خلال: ١) المساعدة في دخول أسواق تتناسب مع القدرة التنافسية للمصدر، تلك القدرة التي تتحدد بالتكلفة النسبية المنخفضة وجودة المنتج المصحوبة بشهادات الجودة المعترف بها عالميًا، ٢) تساعد على توفير اشتراطات دخول الأسواق الكبرى محليًا وعالميًا، تلك الاشتراطات التي تفرضها شبكات التوزيع الكبيرة فيما يتعلق بمواصفات المنتج.

- تعمل البورصة على إحداث نهضة في الصناعة بشكل عام، وفي الصناعات الغذائية بشكل خاص، تترافق مع النهضة الزراعية، نتيجة إمكانية تعظيم الاستفادة من الأثر التوسعي الذي تحدثه البورصة السلعية.

آلية العمل بالبورصة

تعمل البورصة من خلال مجموعة من الأدوات بهدف تحفيز تجارة السلع الأساسية، باستخدام، العقود النقدية أو التسليم الفوري، أو العقد الآجل على أساس إيصالات المستودعات، أو تجارة اتفاقيات إعادة الشراء الخاصة بالمزارعين. ويشترط لتحقيق الكفاءة لآلية العمل ما يلي:

- توفير حلول تداول فعالة وخالية من المخاطر تدعم التداول الفوري والآجل.
- إنشاء آلية عادلة وشفافة لاكتشاف الأسعار.
- تطوير المعايير والعقود وآلية النزاع للحد من مخاطر الأعضاء.
- توفير نظام مراقبة صارم يحمي سلامة التجارة.
- تطوير حلول التداول التي تدعم المزادات وتجارة النقاط والعقود الآجلة.

تشمل آلية العمل الخطوات الآتية:

١) يقوم المزارعون بتجميع منتجاتهم من خلال الجمعيات التعاونية، حيث يتم تسجيل المزارعين ومنتجاتهم في مراكز التجميع وتخزينها مؤقتًا.

٢) يتم نقل السلع إلى المستودعات المرخصة؛ حيث يتم تسجيل المودع.

٣) يتم تحديد درجة الجودة للسلعة عن طريق اختبارات الجودة، وعند استيفاء المعايير المحددة للسلعة، يتم إصدار شهادة الجودة، وبمجرد قبول المودع لها تتم الخطوة التالية.

٤) يتم وزن السلعة وتخزينها في المستودع، ويقوم مدير المستودع بإصدار إيصال استلام (إيصال المستودع)، ويتم تحميله على نظام إيصالات المستودع ("WRS" Warehouse Receipts System).

٥) يمكن للمودع أن يحصل على قرض بضمان «إيصال المستودع» من المؤسسات التمويلية على أن تتم التسوية بعد عملية البيع النهائي للسلعة.

وبهذا تنتهي خطوات ما قبل التداول، وتبدأ بعد ذلك خطوات التداول كما يلي:

٦) يتم ربط نظام إيصالات المستودع (WRS) بمنصة التداول بالبورصة عبر الإنترنت.

٧) يتم التحضير لجلسات التداول التجارية في ضوء المعلومات المتاحة، وتضمن البورصة عقد هذه الجلسات بمعرفة وحضور الجهات الفاعلة (Actors) في السوق وجميع أصحاب المصلحة (Stakeholders) المعنيين.

٨) بمجرد إغلاق جلسات التداول، تقوم البورصة بتنفيذ عمليات المقاصة والتسوية، على النحو الذي يضمن إجراء المدفوعات للبائعين في الوقت المناسب.

٩) يحصل المشترون على ملكية السلع المتداولة مع ضمان الجودة والكمية، ويقومون بمتابعة عملية التسلم في المستودعات المعنية.

شكل رقم (٤)

توضيح للآلية المقترحة لعمل البورصة: خطوات ما قبل التداول وخطوات التداول حتى التسوية.

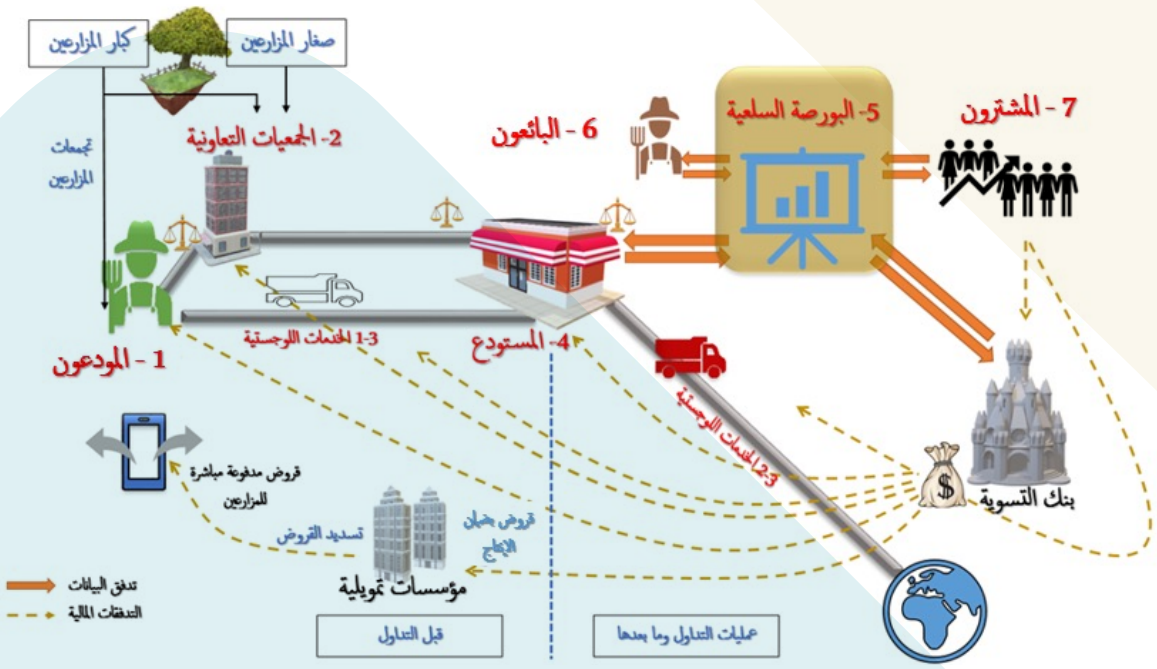

السلع المتداولة

يقترح أن تتخصص البورصة في السلع الزراعية الأساسية القابلة للتخزين، وتشمل سلع الحبوب (القمح، الذرة البيضاء، الذرة الصفراء، الأرز) ، سلع البذور الزيتية (فول الصويا، السمسم، عباد الشمس) ، البطاطس ، الموالح.

الفاعلون في البورصة السلعية:

المودعون (مزارعون أو تجار)، الجمعيات التعاونية الزراعية، مقدمو الخدمات اللوجستية مجلس إدارة المستودعات المرخصة، منصة التداول «المنصة الإلكترونية»، المشترون، المؤسسات التمويلية.

عمليات البيع – منصة التجارة الإلكترونية

يجب أن يتم إنشاء منصة تداول عبر الإنترنت موثوقة وشفافة داخل البورصة من أجل تنفيذ عمليات تداول السلع التي توفر شفافية الأسعار، واكتشاف الأسعار، وضمان ممارسة سوق عادلة وتنافسية، وإجراء المدفوعات في الوقت المناسب. وذلك باستخدام أحدث التقنيات بحيث يصبح تداول السلع ممكنًا لشخص ما للمشاركة على المنصة دون زيارة البورصة. كما يجب أن تدعم منصة التداول عمليات التبادل الفوري عبر الإنترنت (بما في ذلك نموذج المزاد)، وكذلك بورصات العقود الآجلة وخيارات العقود الآجلة.

التسوية والمقاصة

من أجل المقاصة والتسوية الفعالة للصفقات، يجب أن يكون نظام المقاصة والتسوية آليًا مع بنوك التسوية التابعة للبورصة؛ حيث تعمل المقاصة والتسوية على تحديد الالتزامات وإعلام المشاركين بمراكزهم على أساس يومي وتحويل الأموال النقدية وملكية السلع بين المشترين والبائعين.

الرقابة على عمليات التداول بالبورصة

يجب أن تضمن البورصة السلعية كفاءة تداول السلع الأساسية والحماية الكافية للمشاركين فيها (المشترين والبائعين) وهو أمر ضروري لضمان سوق عالية الجودة، وشرط أساسي لاكتشاف الأسعار. وتتمثل الأنشطة الرئيسة لعمليات مراقبة السوق في الحفاظ على سلامة عملية اكتشاف الأسعار من خلال مراقبة السوق لاكتشاف وردع الممارسات غير المنضبطة، سواء قام بها أحد المشاركين أو أحد العاملين بالبورصة أو كانت بسبب معلومات خاطئة. كما يجب أن يتم استخدام نماذج البرامج لتوليد السعر والحجم والتنبيهات في الوقت الفعلي للأنشطة التجارية غير العادية لكل عضو تداول.

مقترح إقامة منصات زراعية إلكترونية

يقترح إنشاء منصة زراعية كشركة مساهمة مصرية بالتعاون مع إحدى مؤسسات التكنولوجيا ذات الخبرة العالمية، وتعمل هذه الشركة على دعم صغار المزارعين، وذلك بموجب اتفاقية شراكة يتم توقيعها، وتعد هذه المنصة سوقًا خاصة بتجارة وتوريد السلع الزراعية بالاعتماد على حلول تكنولوجيا البلوك تشين Blockchain، الأمر الذي يساهم في ربط المزارعين المصريين بمصنعي المنتجات الغذائية، سواء في مصر أو في الدول الأخرى.

ويتم من خلال هذه المنصة تداول وتجارة الحبوب والبقوليات والبذور الزيتية والفواكه والخضراوات، وتتيح المنصة للمزارعين في مصر التواصل المباشر مع شركات تصنيع الأغذية والتجار بالدول الأخرى، وتمكينهم من تجاوز الوسطاء، والمشاركة مباشرة لتلبية الطلب في الدول الأخرى. كما تضمن المنصة إمكانية تتبع المنتجات والسلع وخلق قيمة أفضل لمصالح الأطراف المعنية وتوفير منتجات ذات جودة أفضل خلال رحلتها من المزارع إلى التاجر.

مقتضيات نجاح البورصة المصرية للسلع والمنصات الزراعية

لا شك أن نجاح البورصة المصرية للسلع وقيامها بالدور الذي سبق توضيحه، يتوقف على عوامل عديدة، في مقدمتها بطبيعة الحال، عوامل تتعلق بالبورصة ذاتها، ومن أهمها مدى إتقان التنظيم وصرامة القانون الخاص بها وتطبيق القواعد بشكل محكم. وهناك عوامل أخرى تتعلق بالبيئة المحيطة، وما إذا كانت هذه البيئة ممكنة (Enabling environment) أم مثبطة. وفيما يلي سوف نركز على بعض هذه العوامل ذات الأهمية الخاصة فيما يتعلق بتفعيل دور البورصة السلعية.

قيام تعاونيات زراعية قوية

إن قيام تعاونيات قوية تمثل المزارعين تمثيلًا صحيحًا، يعد أهم ركائز الإصلاح المؤسسي في الزراعة المصرية بل إنها تعد نقطة البداية الحقيقية باعتبارها- إذا قامت على أساس صحيح - شرطًا ضروريًّا للإصلاح، بينما تعد الحلقات المؤسسية الأخرى (البحث والتطوير، الإرشاد الزراعي، التمويل) شرطًا كافيًا. فبدلًا من أن تتعامل المؤسسات المقدمة للخدمات المساندة مع أربعة ملايين مزارع (حائز) منتشرين في ربوع مصر في أكثر من أربعة آلاف قرية،

فسوف تتعامل مع أربعة آلاف تعاونية، الأمر الذي يرفع كفاءة الخدمات الزراعية المساندة، إذ تعد هذه المنظمات آلية أثبتت نجاحها على الصعيد العالمي في تطبيق منهجية العمل الجماعي "Collective action" كوسيلة لتحقيق مزايا اقتصادات الحجم " Economies of scale" في مجالات إنتاج وتسويق المنتجات الزراعية وتوريد مستلزمات الإنتاج الزراعي، الأمر الذي يساعد بدوره على مواجهة مشكلة التفتت الزراعي ويخفف من آثارها السلبية ويوقف تفاقمها مستقبلًا. . ولا شك أن نقطة البدء لقيام تعاونيات قوية ممثلة للمزارعين هو إصدار قانون جديد للتعاون الزراعي بديلًا للقانون رقم ٢٠٤ لسنة ٢٠١٤ الذي صدر متضمنًا بعض التعديلات لقانون صدر منذ أكثر من أربعة عقود (القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠)، وينبغي أن يؤكد القانون الجديد استقلالية التعاونيات ككيانات اقتصادية تنافسية، وإعادة هيكلة التعاون الزراعي ، وتفعيل مبدأ الشراكة بين التعاونيات الزراعية والاستهلاكية والإنتاجية والسمكية ،وتمكين التعاونيات من الدخول في تحالفات استراتيجية مع شركات الإنتاج الزراعي ومستلزماته، و ذلك لخدمة أعضائها.

الإسراع بمعدلات التحول الرقمي في القطاع الزراعي

سيكون أكبر تأثير للزراعة الرقمية هو إضفاء الطابع التنافسي على تسعير السوق وضغط تكاليف المعاملات بحيث يحصل المزارعون على جزء أكبر من القيمة التسويقية للمنتج. إذ تتسم سلاسل القيمة الزراعية بالتعقيد بالنظر إلى تعدد الجهات الفاعلة على طول السلسلة، ولكن عدم تناسق المعلومات بين المزارع والمجمع أو الوسطاء يؤدي إلى اضطرار المزارعين إلى البيع في أسواق مشبعة وضعيفة لا تستند إلى المعايير. وقد ظهرت نماذج أعمال قوية من إفريقيا والبرازيل والصين تستخدم البيانات الضخمة والهواتف المحمولة لزيادة كفاءة سلسلة القيمة للوصول إلى المدخلات والائتمان المناسبين. كما أنه يساعد في التوصيات المستهدفة لتحسين الإنتاجية من خلال تكامل السوق على أساس التوصيات المتفق عليها (صيام، عبدالله، نصر، ٢٠٢١).

ويوجد العديد من العوامل التي تساعد البورصة على القيام بعملها في الريف في ظل التطورات التكنولوجية الضخمة باتساع استخدام شبكات الإنترنت والمحمول التي أصبحت تغطي الغالبية العظمى من البلاد، صاحب ذلك تطور فكر المواطنين في مصر لاستخدام هذه الأدوات بسهولة.

تنفيذ برنامج لبناء قدرات الأعضاء والتعاونيات لتمكينهم من استخدام البورصة والمنصات الزراعية

يتوقف نجاح البورصة السلعية على قدرتها على تسجيل أكبر عدد من المتعاملين، سواء أكانوا مشترين أو بائعين. وإذا كان الغرض من البورصة هو ربط المنتجين الزراعيين وكذا منظماتهم وإدماجهم بالأسواق، فإن الأمر يقتضي وضع وتنفيذ برنامج لبناء القدرات "Capacity building" يركز على صغار المزارعين لتمكينهم من التعامل مع البورصة والمنصات الزراعية.

القسم السادس:
النتائج والتوصيات

النتائج

يمكن تلخيص نتائج الدراسة فيما يلي:

- أصبحت البورصات السلعية والمنصات الإلكترونية سمة أساسية من سمات التقدم الاقتصادي، لا سيما في الاقتصادات الآخذة بنظام السوق الحرة بالنظر إلى دورها الفعال في مواجهة الممارسات الاحتكارية والذي يتحقق من خلال خلق ظروف المنافسة الحرة والسماح للجميع، بمن فيهم صغار المنتجين، بالبيع والشراء طبقًا لقواعد صارمة وشفافة.

- أصبحت البورصات السلعية في الدول النامية المتقدمة زراعيًا، مثل: الهند والبرازيل، فضلًا عن تركيا وماليزيا، أسلوبًا معتمدًا لإدارة منظومة تجارة السلع بالجملة، وفقًا لقانون منظم ومتكامل وملزم، وتنتشر البورصات السلعية في كل أرجاء تلك الدول، ويعزى إليها الفضل في تقدم أساليب التداول والتجارة، وتطوير اقتصاداتها بشكل عام.

- حققت البورصات السلعية المتخصصة في مجال تداول وتجارة السلع الزراعية نجاحات مؤكدة، لا سيما ماليزيا (بورصة زيت النخيل)، والهند (بورصة التوابل)، وإثيوبيا (بورصة البن)، بجانب العديد من التجارب الدولية المشابهة، مما قد يثبت أن التخصص في البورصات السلعية يحقق مستويات أعلى من الأداء، خاصة في الدول النامية.

- التنظيم المتقن للبورصة شرط أساسي لاكتساب ثقة المتعاملين، ومن ثم القدرة على جذب المزيد من المتعاملين الجدد، وفي هذا الصدد لا بد من قيام البورصة تأسيسًا على قانون خاص يحدد القواعد والإجراءات التي ينبغي أن تلتزم بها البورصة.

- المنصات الزراعية الإلكترونية تلعب أيضًا دورًا مهمًا فيما يتعلق بتجارة الجملة في السلع الزراعية. وهي تتميز عن البورصات السلعية في انخفاض الأعباء الاستثمارية المطلوبة لإقامة المخازن والمستودعات، وكذلك بالنسبة لانخفاض أعباء الخدمات اللوجستية المرتبطة بها. ومع ذلك، فإن المنصات الزراعية الإلكترونية يمكن ربطها بالبورصة، الأمر الذي يعمل على توسيع النطاقات المستفيدة بخدمات البورصة.

- ساعدت التجارة الإلكترونية عمومًا، شاملة البورصات السلعية والمنصات الزراعية على إلغاء الاحتكارات وزيادة عدد الأسواق أمام المنتجين، وساعدتهم على أسعار أعلى كثيرًا بالمقارنة بنظيرتها عند البيع للوسطاء، كما أن ارتفاع العائد الذي يحصل عليه صغار المزارعون حالة البيع عبر المنصات الرقمية لم يتحقق من خلال رفع الأسعار، ولكن جاء من تقليل الهوامش التي يحصل عليها الوسطاء وتحويل جزء منها للمزارعين.

- أنشئت البورصة المصرية للسلع، كشركة مساهمة وسوق سلع أساسية مصرية، تحت اسم «البورصة المصرية للسلع»، بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٨٢ لسنة ٢٠٢٠، ولكنها لظروف وباء كوفيد-١٩ ، لم تبدأ العمل إلا في ٢٧ نوفمبر ٢٠٢٢. وقد ساهم في رأسمالها المصدر (٣٥-٥٠ مليون دولار) ١٢ جهة، خمس منها حكومية بنسبة ٦٦ ٪ وسبع جهات تابعة لقطاع الأعمال العام بنسبة نحو ٣٤٪.

- الغرض من تأسيس البورصة المصرية السلعية، طبقًا لدراسة الجدوى، هو أن تكون آلية فعالة لتنظيم أسواق السلع الاستراتيجية والأساسية، بما في ذلك تحقيق الاستقرار السعري، مشاركة المعلومات، خفض تكاليف التداول، التوقعات المستقبلية، منع الممارسات الاحتكارية، إدماج صغار المشاركين، تحسين عملية تداول السلع، تقليل المخاطر وزيادة تأمين الصفقات، القضاء على العشوائية في التجارة، توفير وسيط موثوق فيه لأطراف التداول، زيادة الفرصة أمام تصدير المنتجات المصرية.

- الغرض أو الرسالة المنوطة بالبورصة المصرية للسلع، بالإطار المقترح بالدراسة، يتمثل في ربط الأسواق، وربط الفاعلين وأصحاب المصلحة، وتوفير الفرص باستخدام أحدث التقنيات وأكثرها تفاعلية وملاءمة لتلبية احتياجات الأسواق وأصحاب المصلحة، في إطار نظام تسويق زراعي إلكتروني يُدرج فيه جميع المزارعين والتجار وغيرهم من القطاعات، بالإضافة إلى سلاسل الإمداد والتموين المترابطة مع القطاع الزراعي. (The Whole ecosystem) وعلى ذلك تمثل البورصة فرصة كبيرة لمصر للاستفادة منها في معالجة الإخفاق في أسواق السلع الزراعية، ودمج صغار المزارعين في سلاسل القيمة المحلية والعالمية، وتعزيز فرص الاستدامة في القطاع الزراعي.

- يتوقف نجاح البورصة المصرية للسلع على عوامل عديدة، في مقدمتها، عوامل تتعلق بالبورصة ذاتها، ومن أهمها مدى إتقان التنظيم وصرامة القانون الخاص بها وتطبيق القواعد بشكل محكم. وهناك عوامل أخرى تتعلق بالبيئة المحيطة، وما إذا كانت هذه البيئة محفزة وممكنة أم مثبطة. ومن العوامل ذات الأهمية الخاصة فيما يتعلق بتفعيل دور البورصة السلعية قيام تعاونيات زراعية قوية، والإسراع بمعدلات التحول الرقمي في القطاع الزراعي، وتنفيذ برنامج لبناء قدرات الأعضاء والتعاونيات لتمكينهم من استخدام البورصة والمنصات الزراعية.

التوصيات

- إصدار قانون خاص للبورصة المصرية للسلع ينص على الواجبات والمسؤوليات التي يجب القيام بها، والقواعد العامة بشأن التزامات البائع والمشتري بخصوص التسليم والقبول والعقد وسداد ما عليهما، وشروط إنهاء الصفقات، وقواعد التحكيم لتسوية المنازعات، وإنشاء المختبرات والمعامل، ومهامها، وواجبات كل من الجمعية العمومية ومجلس الإدارة واللجان المختلفة.

- ربط البورصة المصرية للسلع بأكبر عدد من المنتجين والبائعين، بمن فيهم صغار المزارعين، سواء عن طريق منظماتهم وتعاونياتهم أو من خلال المنصات الزراعية الإلكترونية المقترحة ضمن هذه الدراسة.

- تحديث دراسة الجدوى الاقتصادية للبورصة بحيث تأخذ في الاعتبار التصور المقترح لآلية عمل البورصة ونطاق عملها من ناحية، والمستجدات الاقتصادية المحلية والعالمية من ناحية أخرى.

- الترويج للبورصة والتوعية بها على أوسع نطاق، سواء بين التجار والغرف التجارية أو بين المنتجين الزراعيين ومصنعي الأغذية ومنظماتهم، والعمل على إثراء الموقع الإلكتروني للبورصة. ولا شك أن ذلك يعطي زخمًا قويًّا لنشاط البورصة في القطاعات الاقتصادية المختلفة والاقتصاد المصري بوجه عام.

- يقترح إنشاء عدد من المنصات الزراعية كشركات مساهمة مصرية بالتعاون مع إحدى مؤسسات التكنولوجيا ذات الخبرة العالمية، على أن تعمل هذه الشركات على دعم صغار المزارعين، وذلك بموجب اتفاقيات شراكة، وتعد هذه المنصات أسواقًا خاصة بتجارة وتوريد السلع الزراعية بالاعتماد على حلول تكنولوجيا البلوك تشين (Blockchain) الأمر الذي يساهم في ربط المزارعين المصريين بمصنعي المنتجات الغذائية، سواء في مصر أو في الدول الأخرى. ويتم من خلال هذه المنصة تداول وتجارة الحبوب والبقوليات والبذور الزيتية والفواكه والخضراوات. وتتيح المنصة للمزارعين في مصر التواصل المباشر مع شركات تصنيع الأغذية والتجار بالدول الأخرى، وتمكينهم من تجاوز الوسطاء، والمشاركة مباشرة لتلبية الطلب في الدول الأخرى. كما تضمن المنصة إمكانية تتبع المنتجات والسلع وخلق قيمة أفضل لمصالح الأطراف المعنية وتوفير منتجات ذات جودة أفضل خلال رحلتها من المزارع إلى التاجر.

- ربط البورصة المصرية للسلع بالمنصات الزراعية في إطار من الإصلاحات المؤسسية المطلوبة لإدماج الغالبية العظمى من صغار المزارعين في أسواق السلع الزراعية، ويشمل ذلك قيام تعاونيات زراعية قوية وسياسات زراعية وسعرية واضحة وسد الفجوة الرقمية في القطاع الزراعي وتقوية سلاسل القيمة الزراعية وربطها بسلاسل الإمداد والقيمة العالمية.

المراجع

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لأسعار المواد الغذائية (تجزئة – جملة)، أعداد مختلفة.

https://www.capmas.gov.eg/

- الشاذلي، ياسر عزت (٢٠١٨)، دراسة اقتصادية للبورصة السلعية بتركيا والاستفادة منها في مصر، رسالة ماجستير ، قسم دراسات وبحوث العلوم الاقتصادية والسياسية، معهد البحوث والدراسات الآسيوية، جامعة الزقازيق.

http://srv5.eulc.edu.eg/eulc_v5/Libraries/

- الفران، صبري (٢٠٢٢)، بورصات السلع، سلسلة كتيبات تعريفية (العدد٣٤) ، صندوق النقد العربي.

https://www.amf.org.ae/ar

- جريدة المال (٢٠١٩)، دراسة الجدوى النهائية للبورصة السلعية، ديسمبر ١٠.

https://almalnews.com

- الهيئة العامة للاستعلامات – جمهورية مصر العربية.

https://www.sis.gov.eg/?lang=ar-EG

- منظمة الأغذية والزراعة (٢٠٢٠)، حالة أسواق السلع الزراعية، الأسواق الزراعية والتنمية المستدامة، سلاسل القيمة العالمية والمزارعون وأصحاب الحيازات الصغيرة والابتكارات الرقمية، روما.

https://www.fao.org/documents/card/en/c/cb0665ar

- علي، مغاوري شلبي(٢٠٢٢)، منصات التجارة الإلكترونية للسلع الزراعية والتنمية المستدامة (الدروس المستفادة من أهم التجارب الدولية)، لقاء الخبراء حول البورصة الزراعية وتحقيق التنمية المستدامة، معهد التخطيط القومي، مايو ١١.

https://www.inp.edu.eg/

- صيام، جمال، زينب عبد اللّه، صالح نصر(٢٠٢١)، التحول الرقمي في القطاع الزراعي المصري ومتضمناته للتنمية الزراعية المستدامة، المؤتمر الدولي لمعهد التخطيط القومي، الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، أبريل.

https://inp.journals.ekb.eg/article_181901.html

- صيام، جمال (٢٠١٦)، تقييم أداء السياسات الزراعية الراهنة وسياسات مقترحة للتنمية الزراعية المستدامة، المؤتمر الرابع والعشرون للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، نوفمبر ٩-١٠.

https://meae.journals.ekb.eg/

- وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (٢٠٠٩)، التعداد الزراعي ٢٠٠٩/٢٠١٠ ، قطاع الشؤون الاقتصادية.

https://moa.gov.eg/

- Elemary, Ashraf, and Safaa Elwakeel, 2020. “Analytical Study of Marketing the Most Important Vegetable Crops in the Nozha market in Alexandria Governorate”, Alex. J. Agric. Sci., Vol. 65, No. 2, pp. 127–144.

https://search.emarefa.net/ar

- El Shamy, Neama and Asmaa Abou Mosalam, 2022. “An Economic Study of the Impact of Marketing Losses for the Most Important Agricultural Crops on the Egyptian Agricultural Economy”, J. Agric. & Env. Sci. (Damanhour University), 21(3): 143-161.

https://jaesj.journals.ekb.eg/article_288985_05424ba62c8775693331ab3a7c26282b.pdf

- International Institute for Environment and Development/Sustainable Food Lab. 2011. Commodity exchanges and smallholders in Africa.

https://www.iied.org/sites/default/files/pdfs/migrate/16028IIED.pdf

- Krishnan, A, K. Banga, J., Feyartag, 2020. Platforms in Agricultural Value Chains, Emergence of New Business Models. ODI, Agri-tech Report Series.

https://set.odi.org/wp-content/uploads/2020/07/Platforms-in-agricultural-value-chains-Business-Models.pdf

- Mezui, C., Lamon,R., Sofiane,S., 2013.Guidebook on African Commodity and Derivatives Exchanges, African Development Bank.

https://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Publications/Guidebook_on_African_Commodity_and_Derivatives_Exchanges.pdf

- Prasad, R. 2021.Agri-Marketing through Digital Platforms. Just Agriculture, Vol.1 Issue 5, January.

https://justagriculture.in/files/newsletter/2021/jan/007.pdf

- UNCTAD, (2009). “Overview of the world’s commodity exchanges.

https://unctad.org/en/Docs/ditccom20084_en.pdf.

- EGYPTIAN MERCANTILE EXCANGE. **www.emx.com.eg.**
- Chicago Mercantile Exchange (CMX). **https://www.cmegroup.com/.**
- New York Mercantile Exchange (NYMEX). **https://www.cmegroup.com/.**
- Tokyo Stock Exchange (TOCOM). **http://www.tocom.or.jp/.**
- Dalian Commodity Exchange (DCE). **http://www.dce.com.cn/DCE/.**
- Multi Commodity Exchange of India Ltd (MCX). **http://www.icexindia.com/.**
- Ethiopia Commodity Exchange (ECX). **https://www.ecx.com.et/Pages/AboutUs.aspx.**
- Ghana Commodity Exchange (GCX). **https://gcx.com.gh/.**
- Tanzania Mercantile Exchange (TMX). **http://www.tmx.co.tz/.**

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة

رقم بريدي: 11582 ص.ب: 191 مجلس الشعب تليفون: 27929292(202) فاكس: 27929222(202)

www.idsc.gov.eg info@idsc.net.eg